

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

# السياسة الضريبية و دورها في تفعيل النمو الاقتصادي

دراسة حالة مؤسسة الرستمية طاكسي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

ساعد محمد

إعداد الطالبة:

بوشوكة نور الهدى

حاجي حميدة

نوقشت و أجزيت علنا يوم.....

السنة الجامعية 2014-2015

# كلمة شكر

إن أول الشكر هو لله الواحد ذو الفضل العظيم  
على جميع نعمه  
كما نتوجه بالشكر الخالص والخاص إلى الأستاذ "ساعد محمد"  
الذي قام بالإشراف على هذا العمل  
على كل النصائح والتوجيهات طيلة فترة الدراسة  
ولم ييخل بتقديم النصح والمساعدة دون كلل أو ملل  
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية  
كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعد وساهم  
من قريب أو من بعيد  
في انجاز هذا البحث.

## إهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن ،ووفرت لي شروط الراحة التامة  
أبي حفظها الله  
إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين  
أبي الكريم حفظه الله  
"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "  
إلى جداي حفظها الله و أطلال في عمرهما  
إلى إخوتي وأخواتي :محمد ،إيمان ، فاطمة ، حكيمة ، حكيم ،وسام  
وفقههم الله في دراستهم وعملهم و أنار الطريق أمامهم  
إلى كل قريب إلي وأخص بالذكر :تليجة، منى ،زهيرة ،فريال ،صاره، هجيرة، حميدة،رحاب  
إلى كل الصديقات و الأصدقاء:خديجة، معزوزة ،جميلة ،كريمة ،مختارية ،رميساء ، نصرالدين ،حسام الدين  
والى كل الذين أحبهم و يحبوني  
إلى كل هؤلاء أهدي ثرة هذا العمل المتواضع.

بوشوكة نورالهدى.

## إهداء

الحمد لله الذي أروع ببني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل  
وسيلته الكفاح وغايته النجاح

"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً"

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة عملي إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصف

فضلها إلى التي الجنة تحت قدميها أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة إلى من علمني أن

الحياة صبر وعطاء أبي العزيز حفظه الله

إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي: هشام، فؤاد ورامي

إلى كل من يحمل لقب حاجي وبن رهيو

إلى صديقتي و رفيقتي في العمل نور الهدى

إلى من أسعد بقاءهم ولهم في القلب الحب العظيم إلى صديقاتي العزيزات:

روميساء، شهرزاد، جميلة، مخطارية، كريمة، العالية، خضرة

إلى كل من علمني ولو حرفاً من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

حميدة حاجي

# الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
	الفهرس
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
02	مقدمة.....
	.....
06	الفصل الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية
07	تمهيد.....
08	المبحث الأول: مفاهيم حول الإيرادات العامة.....
08	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وطرق تقديرها.....
08	أولاً: مفهوم الإيرادات العامة.....
09	ثانياً: طرق تقدير الإيرادات العامة.....
11	المطلب الثاني تقسيمات الإيرادات العامة.....
13	المطلب الثالث: الإيرادات الضريبية.....
13	أولاً: الضرائب المباشرة.....
15	ثانياً: الضرائب غير المباشرة.....
18	المبحث الثاني: ماهية النظام الضريبي.....
18	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي.....
20	المطلب الثاني: أنواع النظم الضريبية.....
20	أولاً: النظام النوعي.....

21	.....ثانيا:النظام الكلي
22	.....المطلب الثالث:مؤشرات قياس فعالية النظام الضريبي
27	.....المبحث الثالث:مفاهيم السياسة الضريبية
27	.....المطلب الأول:مفهوم،أهداف وأدوات السياسة الضريبية
27	.....أولا:مفهوم السياسة الضريبية
29	.....ثانيا:أهداف السياسة الضريبية
30	.....ثالثا:أدوات السياسة الضريبية
34	.....المطلب الثاني:مؤشرات تقييم السياسة الضريبية
34	.....أولا:مؤشرات فنية
34	.....ثانيا:مؤشرات مالية
34	.....ثالثا:مؤشرات اقتصادية
35	.....رابعا:مؤشرات اجتماعية
36	.....المطلب الثالث: مقومات السياسة الضريبية
36	.....أولا:قدرة الأداء الجبائي
36	.....ثانيا:المحيط الجبائي
36	.....ثالثا:الهياكل الجبائية
38	.....خلاصة الفصل الأول
39	<b>الفصل الثاني علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي</b>
40	.....تمهيد
41	.....المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
41	.....المطلب الأول: مفهوم النمو وأهدافه الاقتصادية
41	.....أولا:مفهوم النمو الاقتصادي
42	.....ثانيا:الأهداف الاقتصادية للنمو
43	.....المطلب الثاني:قياس النمو وأنواعه
43	.....أولا:قياس النمو
44	.....ثانيا:أنواع النمو الاقتصادي

45	المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وعناصره.....
45	أولاً: سمات النمو الاقتصادي.....
46	ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي.....
48	<b>المبحث الثاني: السياسة الضريبية وتحقيق النمو الاقتصادي.....</b>
48	المطلب الأول: معدل تكوين رأس المال.....
48	أولاً: الضرائب المباشرة.....
49	ثانياً: الضرائب غير المباشرة.....
49	المطلب الثاني: الزيادات في كمية ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى.....
50	أولاً: الموارد الطبيعية.....
50	ثانياً: عرض العمل.....
50	ثالثاً: نوعية العمل والمهارة التنظيمية.....
50	رابعاً: الموارد الاقتصادية لإدارة الضريبة.....
51	المطلب الثالث: التطور التكنولوجي و البيئة العامة.....
51	أولاً: التطور التكنولوجي.....
51	ثانياً: البيئة العامة.....
53	<b>المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب.....</b>
53	المطلب الأول: آثار الضرائب على الادخار و الاستثمار.....
53	أولاً: آثار الضرائب على الادخار.....
54	ثانياً: آثار الضرائب على الاستثمار.....
55	المطلب الثاني: آثار الضرائب على الإنتاج و الاستهلاك.....
55	أولاً: آثار الضرائب على الإنتاج.....
56	ثانياً: آثار الضرائب على الاستهلاك.....
57	المطلب الثالث: أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل وعلى المستوى العام للأسعار.....
57	أولاً: أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل.....
57	ثانياً: أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار.....
58	خلاصة الفصل الثاني.....
59	

60	الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة الرستمية
61	تمهيد.....
62	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <b>ANDI</b> .....
62	المطلب الأول:نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....
62	أولا:التعريف بالوكالة.....
63	ثانيا:مهام الوكالة.....
65	المطلب الثاني: أنواع الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.....
65	أولا:امتيازات الانجاز.....
65	ثانيا:امتيازات الاستغلال.....
66	المطلب الثالث:المزايا الجبائية الممنوحة من الوكالة.....
66	أولا:النظام العام.....
67	ثانيا:النظام الاستثنائي.....
69	المبحث الثاني:تقديم لمؤسسة الرستمية للسيارات الأجرة.....
69	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....
69	أولا:نشأة المؤسسة.....
69	ثانيا:الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
70	المطلب الثاني:متابعة مؤسسة الرستمية للسيارات الأجرة مدعم من طرف وكالة <b>ANDI</b> ومعرفة الامتيازات الممنوحة له.....
71	المطلب الثالث: بطاقة تقديرية للمشروع.....
73	المبحث الثالث:دراسة حالة مؤسسة الرستمية في إطار احتساب جميع الرسوم وفي إطار <b>ANDI</b> .....
73	المطلب الأول:طريقة الحساب في حالة احتساب جميع الرسوم.....
74	المطلب الثاني:طريقة الحساب في حالة الإعفاء.....
75	المطلب الثالث:.....
76	خلاصة الفصل.....
80	الخاتمة.....



83	..... قائمة المراجع
86	..... الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
73	فاتورة الشراء في حالة احتساب جميع الرسوم	(1-3)
74	فاتورة الشراء في حالة الإعفاء	(2-3)

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
33	آلية عمل الأدوات الضريبية	(1-1)
37	مخطط المديرية العامة للضرائب	(2-1)
63	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	(1-3)
69	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرستمية طاكسي	(2-3)

من بين فروع السياسة الاقتصادية نجد السياسة المالية التي هي عبارة عن برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادر الإيرادات وبرامجها الاتفاقية لاتخاذ آثار مرغوبة ، وتجنب الغير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، والسياسي من أجل تحقيق أهداف المجتمع .  
وتمثل الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية .

و مجموعة من الضرائب تشكل لنا النظام الضريبي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية و النظام الضريبي ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية .  
و تعد السياسة الضريبية من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تلعب دورا محوريا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لاسيما هدف النمو الاقتصادي، ولقد تزايد الاهتمام بدراسة الضرائب وتأثيراتها المختلفة المترتبة عن استخدامها كأسلوب بتوجيه الاقتصاد الوطني من جهة، وكأداة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى ، لذلك تعتبر الضريبة المورد الرئيسي في تمويل السياسة الاستثمارية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.  
كما تساعد السياسة الضريبية في الإبقاء على التوازنات الاقتصادية الكبرى فالدولة تسعى على تعظيم مواردها المالية لتغطية النفقات العامة المتزايدة من جهة ، وفي المقابل تسعى إلى تمكين الأفراد و المؤسسات من توفير المدخرات اللازمة لعملية الاستثمار وضمان مستوى مرتفع من الطلب الكلي يضمن نموا اقتصاديا مستقرا.

و على ضوء ما تقدم ذكره نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للسياسة الضريبية أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ؟  
ويظهر تحت لواء هذه الإشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية و التي يمكن ذكرها فيما يلي:
- هل يمكن للنظام الضريبي أن يحقق نتائج ايجابية بالنسبة للدولة ؟
  - ما المقصود بالسياسة الضريبية ؟
  - ما معنى النمو الاقتصادي ؟
  - إلى أي مدى استطاعت السياسة الضريبية المساهمة في تفعيل النمو الاقتصادي ؟

### فرضيات البحث:

- من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- يمكن أن يتلائم النظام الضريبي مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي و السياسي للمجتمع
- يحتمل أن تساعد السياسة الضريبية في إحداث توازن واستقرار اقتصادي.
- يمكن التأثير على النمو الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية .

### أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع التي نستمدّها من خلال التعامل مع معطيات الحياة الاقتصادية اليومية فهي تدخل الدولة في آلية فرض ضرائب بأنواعها المختلفة.
- تبيان فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي .
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- البحث في هذا المجال له علاقة وطيدة بالاقتصاد الوطني ويساعد في تنميته .
- مجموعة الأهداف التي تقوم بها السياسة الضريبية في الدول النامية والمتخلفة، من ضبط الاستهلاك، وتعبئة الموارد وتوجيه المدخرات وإعادة توزيع الدخل..... الخ.

### أهمية البحث:

- ولدور السياسة الضريبية في تفعيل النمو الاقتصادي أهمية نظرا ل:
- أهمية النظام الضريبي كأداة ضبط وتدخل، وتوجيه لمسيرة التحولات المحلية والعالمية.
- المكانة الهامة التي تشغلها السياسة الضريبية في الاقتصاد.
- قوة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالادخار و الاستثمار، الإنتاج والاستهلاك، الدخل والمستوى العام للأسعار.

### أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث أساسا الى:
- دراسة السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي.

- محاولة كشف أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي.
- اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة الضريبية.

### حدود الدراسة:

وتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانب مكاني و زماني ، فالجانب المكاني يتعلق بدراسة الحالة لمؤسسة الرستمية لسيارات الاجرة المستفاد من الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI، أما بالنسبة للجانب الزماني فإن فترة الدراسة تحددت من سنة الانشاء 2012 إلى غاية 2015.

### المنهج المستخدم:

اعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث على مزيج بين المنهج الاستنباطي وأداته الوصف والمنهج التحليلي، فقد تم استعمال المنهج الوصفي في الفصل الأول عند ذكرنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالإيرادات العامة، النظام الضريبي، السياسة الضريبية، واعتمدنا عليه أيضا في الفصل الثاني عند تطرقنا لمفاهيم النمو الاقتصادي ، السياسة الضريبية وتحقيق النمو الاقتصادي ، الآثار الاقتصادية للضريبة ، أما المنهج التحليلي فقد وظفناه في الفصل الثالث عند تحليلنا لأثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي.

### صعوبات البحث:

- واجهنا أثناء إعداد هذا البحث الصعوبات التالية:
- انعدام المراجع التي تتناول الموضوع بصفة مباشرة .
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.
- نقص المراجع المحلية الخاصة بالسياسة الضريبية.
- تعذر الوصول للمعلومات باعتبارها معلومات سرية.

### خطة البحث:

بغية عرض محتوى الدراسة والتدرج في عرض الأفكار قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية حيث تناولنا فيه ثلاثة مباحث ففي الأول تطرقنا إلى مفاهيم حول الإيرادات العامة من خلال مفهومها ، طرق تقديرها، وتقسيماتها وكذا التطرق للإيرادات الضريبية ، و المبحث الثاني خصصناه للنظام الضريبي من خلال مفهومه، أنواعه ومؤشرات قياس فعاليته أما

المبحث الثالث فحاولنا الإلمام بالسياسة الضريبية من خلال مفهومها، أهدافها، أدواتها، و مؤشرات تقييمها بالإضافة إلى مقوماتها .

والفصل الثاني فعنوانه بعلاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث هو الآخر المبحث الأول تناولنا فيه ماهية النمو الاقتصادي من خلال مفهومه قياسه وأنواعه إضافة إلى سماته وعناصره أما المبحث الثاني خصصناه للسياسة الضريبية وتحقيق النمو الاقتصادي الذي تطرقنا فيه إلي معدل تكوين رأس المال، زيادات في كمية ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى، التطور التكنولوجي و بالنسبة للبيئة العامة . أما المبحث الثالث فتطرقنا للآثار الاقتصادية للضرائب الذي يشمل آثار الضرائب على الادخار والاستثمار، آثار الضرائب على الإنتاج و الاستهلاك، أثر الضرائب على توزيع الدخل و المستوى العام للأسعار .

أما في الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة الرستمية طاكسي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محاولين فيها تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في المبحث الأول ، أما المبحث الذي يليه فتطرقنا فيه إلى مؤسسة الرستمية طاكسي، إضافة إلى التعرف على أهم الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسة و النتائج المحققة من تلك الامتيازات .

### تمهيد:

تعتبر الضرائب من أقدم و أهم الإيرادات العامة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال و الدراسات العملية المالية، وهذا الأمر ليس راجعا لكونها أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، و لما تحدثه من أشكال تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى. و مجموعة من الضرائب تشكل لنا النظام الضريبي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية، فهذه الأخيرة تتبناها الدولة لتحقيق التوازنات الاقتصادية ومعالجة التقلبات الاقتصادية الحاصلة وذلك بمقتضى نظام ضريبي تحدده السلطات التشريعية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

➤ **المبحث الأول:** مفاهيم حول الإيرادات العامة .

➤ **المبحث الثاني :** ماهية النظام الضريبي .

➤ **المبحث الثالث :** مفاهيم السياسة الضريبية.



## المبحث الأول: مفاهيم حول الإيرادات العامة

في ظل الدولة الحديثة، ومع استخدام النقود كأداة للمبادلة و مخزن للقيم بشكل واسع، أصبحت الدولة تحصل على إيراداتها في شكل نقدي، وتنوعت مصادر الإيرادات، فبالإضافة إلى إيرادات الدولة التي تعتمد على عنصر الإجبار، ظهرت إيرادات أخرى مصدرها النشاط الاقتصادي للدولة، أي تلك الإيرادات الناتجة عن مشروعاتها الاقتصادية، و من تنظيم النشاط الاقتصادي، فاتساع الدولة بشكل ملحوظ في العصور الحديثة قد جعل من الإيرادات العامة أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال بشأن النفقات العامة، فالدولة تستخدم الإيرادات العامة لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة؛ وكبحها في مجالات أخرى، كما تستخدمها كأداة لمحاربة بعض الأزمات الاقتصادية، كالتضخم والانكماش، وإعادة توزيع الدخل.... الخ، فلم يعد دور الإيرادات العامة قاصراً على تغطية النفقات العامة بل امتد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

### المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة و طرق تقديرها

#### أولاً: مفهوم الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، والقيام بالخدمات و الوظائف الملقاة على عاتقها، وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة و كون كل إيراد من الإيرادات العامة تحصل عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و تأثير ذلك على ثروتهم وقراراتهم الاقتصادية.<sup>1</sup>

ويقصد بالإيرادات العامة، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جهاد سعيد حصاصنة، "علم المالية العام و التشريع الضريبي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 65.

<sup>2</sup> - سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2009، ص 87.

وتعرف بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصا قانونيا.

كما تعرف بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة ووضع سياستها التنفيذية موضع التنفيذ.<sup>1</sup>

وتعرف أيضا بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة إذ تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل و الضروري لتمويل الإنفاق العام. و قد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي و المالي حيث اقتضت الإيرادات العامة عند التقليديين على كيفية تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لها من اجل تغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية

أما في المدرسة الحديثة فجانب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة، إلا أنها أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الحكومات بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فبالإضافة إلى تزايد أهمية الإيرادات العامة تبعا لزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.<sup>2</sup>

### ثانيا: طرق تقدير الإيرادات العامة

يشير تقدير الإيرادات العامة صعوبات تقنية، إذ أنه يرتبط أساسا بالتوقيع فيما يتعلق بالظروف و المتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني من أجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب في السنة المالية المقبلة.

و يتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق: <sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سلام عبد الكريم سميسم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الاسلامي"، الطبعة الأولى 2010-2011، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 27.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى 2007-1427، الطبعة الثانية 2010-1431، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2006، ص 48

<sup>3</sup> - محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الثانية، 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر 2004-2005، ص 435، 436.

**1- التقدير الآلي:** تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا يترك للقائمين بتحضير الميزانية، أي سلطة تقديرية بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها، وتستند هذه الطريقة أساساً على قاعدة السنة قبل الأخيرة، إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية نفذت أثناء تحضير مشروع الميزانية الجديدة، وقد أضيفت قاعدة أخرى إليها هي "قاعدة الزيادات" التي بموجبها يتم إضافة نسبة مئوية على آخر ميزانية نفذت، تحدد على أساس متوسط الزيادة التي حدثت في الإيرادات العامة خلال خمس سنوات السابقة و تتميز هذه الطريقة بأن تحديد حجم الإيرادات و النفقات يتم بصورة تحفظية.

**2- التقدير المباشر:** تستند هذه الطريقة أساساً على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير حصيلته المتوقعة بناءً على هذه الدراسة مباشرة تطلب السلطة المختصة من كل مؤسسة في القطاع العام أن يتوقع حجم مبيعاته و إيراداته العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما يتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم أو ضرائب عن نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة.

هذا التوقع يرتبط بصورة وثيقة بمستوى و حجم النشاط الاقتصادي في الدولة ففي فترة الرخاء و الانتعاش تزداد الدخول و الثروات و المبيعات و الأرباح و الاستهلاك و الواردات والصادرات... الخ، إن حركة الأنشطة الاقتصادية عموماً تكون في حالة انتعاش و رواج و يترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة في حصيلة الإيرادات بصورة قد تفوق الحصيلة المتوقعة أما في فترات الكساد فتصاب الأنشطة الاقتصادية في مجموعها بحالة من الخمول. مما يترتب عليه قلة حصيلة الإيرادات و زيادة حجم النفقات عن حجم الإيرادات مما يمثل صعوبة على لجان تقدير الإيرادات، إذا إن ذلك يتطلب دراسة و تحليل للتقلبات الاقتصادية الطارئة على الاقتصاد الوطني.

إذ كانت طريقة التقدير المباشر تمثل أفضل الطرق لتقدير الإيرادات فإن اللجان المتخصصة يجب عليها الاسترشاد بعدة أمور لكي تصل إلى تقديرات قريبة جداً من الواقع، تتمثل في مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الاقتصادي المتوقع و التغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي باعتباره أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق.

المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

اتجه كثير من المالىين التقليديين إلى التفرقة بين مصادر الإيرادات على أساس مدى دورية و انتظام هذه الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، و ميزوا بين:

الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية

فالإيرادات العادية هي تلك التي تحصل عليها سنويا بصورة دورية كإيرادات ممتلكاتها الخاصة و الرسوم والضرائب، و دورية الإيراد قد ترجع إلى طبيعته (إيرادات الممتلكات والمشاريع العامة أو للنصوص التشريعية) (الضرائب و الرسوم)، أما الإيرادات غير العادية أو الاستثنائية، فيقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض و الإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكات الدولة، و بالرغم من أن هذا التقييم قد لعب دورا كبيرا في الفكر المالي القديم، إلا أنه فقد الكثير من أهميته في وقتنا الحالي فقد كان الغرض قديما هو اللجوء إلى الموارد غير العادية في ظل الظروف غير العادية و الاستثنائية كوسيلة تكميلية للإيرادات العامة، لكن مع تطور الدولة وزيادة النفقات العامة أصبح اللجوء إلى ما يسمى بالإيرادات غير العادية أمرا عاديا و متكررا بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.<sup>1</sup>

كما قام بعض مفكري المالية العامة بتقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات شبيهة بإيرادات متعلقة بالنشاط العام و ليس لها نظير في إيرادات الأفراد و مثالها الرسوم و الضرائب و الغرامات المالية، و يعيب هذا التقسيم أن الدولة وهي بصدد إدارة ممتلكاتها الخاصة، تتمتع بسلطات عامة لا يتمتع بها الأفراد، وقد تستعمل الدولة هذه السلطات لتضمين أثمان مبيعاتها جزء منها يعتبر ضريبة في الواقع، و من ثم لا يمكن القول بأن إيرادات ممتلكات الدولة تعتبر شبيهة بإيرادات نشاط الأفراد شبيها كاملا.

وقد اتجه أيضا بعض المفكرين المالىين إلى التمييز بين مصادر الإيرادات العامة على أساس عنصر الإلزام فهناك:

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، المرجع السابق، ص 87.

1- مصادر إيرادية: تقوم على أساس عنصر الإجبار من جانب الدولة في الحصول على الإيراد استثناء إلى سيادتها و يشمل هذا النوع

أ- الضرائب (الرسوم): التي تمثل أهم صورة من صور الإيرادات العامة.

ب- الغرامات المالية: التي تفرضها المحاكم و تذهب إلى خزانة الدولة و التي تفرض لمعاقبة شخص ما بقصد منعه من تكرار القيام بعمل مشابه.

ج- التعويضات: وهي المبالغ الواجب دفعها للدولة على سبيل التعويض عن أضرار معينة لحقت بها، سواء كانت من أفراد أو هيئات خاصة في الداخل أو من دولة أجنبية ومن أمثلتها التعويضات التي تحصل عليها الدولة عن أضرار الحرب.

د- القروض الإجبارية: وهي القروض التي تلجأ فيها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل على جزء من دخولهم لفترة معينة، مع التزام الدولة بعد انتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء إلى الأفراد، و قد تعفي الدولة نفسها، بموجب سلطاتها من دفع أي فائدة على هذا القرض، مثال على ذلك إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة قروض للدولة.

2- المصادر الايرادية التي ينتفي فيها عنصر الإجبار: تشمل:<sup>1</sup>

أ- الإيراد الذي تحصل عليه الدولة من ملكية خاصة بها، مثال ذلك تأجير الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة.

ب- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كمقابل سلعة أو خدمة تباعها.

ج- القروض الاختيارية التي لا تقوم على عنصر الإجبار، حيث تفرض الدولة على الأفراد إقراضها بمبالغ معينة لمواجهة بعض الإنفاق العام، ولمدة معينة، تلتزم الدولة بعد انقضائها، برد قيمة القرض بالإضافة إلى فائدة معينة في مواعيد محددة.

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 88.

### المطلب الثالث: الإيرادات الضريبية

يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث، ولا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق والنسبي إذا ما قورن بغيره من مصادر الإيرادات الأخرى، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالضرائب من أهم أدوات السياسات المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

وتقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين:<sup>1</sup>

**أولاً: الضرائب المباشرة:** ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين هما:

ضرائب على الدخل وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند اكتسابها، أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف وضرائب على رأس المال (ضرائب الثروة) وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف، أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة بها.

**1- الضرائب المباشرة على الدخل:** بالرغم من حداثة استخدام هذه الضرائب نسبياً إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة، فإذا كان المكلف شخصاً اعتبارياً على شكل شركة مساهمة تحقق دخلاً تسمى ضريبة على دخول الشركات، ويحكم مفهوم الدخل الخاضع للضريبة نظريتان هما:

**نظرية المصدر:** فالدخل طبقاً لنظرية المصدر هو كل قوة شرائية نقية جديدة تتدفق بصورة دورية خلال فترة زمنية معينة ومن مصدر قابل للبقاء. بحيث يمكن استهلاكها دون المساس بمصدرها (رأس المال) ويتبين أن عناصر الدخل هي:

**أ- بقاء المصدر:** أي استمرار المصدر الذي يحقق التدفق المستمر للدخل بما يتطلبه من ضرورة المحافظة عليه في كامل طاقته الإنتاجية بإتباع الطرق الصحيحة لاستهلاكها.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، ص 58.

ب- الزمن: إذ يتطلب الدخل انسحابه بالضرورة لفترة زمنية معينة و هذا ما يميزه عن رأس المال الذي ينصرف تقديره إلى لحظة زمنية معينة بينما يقدر الدخل هنا على أساس قيمته خلال فترة زمنية.

ج- الدورية: أي تكرار و احتمال تكرار تدفق الدخل بصفة دورية حتى لو لم يكن بصورة منتظمة.

د- القابلة للتقييم نقداً: بحيث يخرج من مفهوم الدخل كل إشباع يصعب قياس قيمته بالنقود كالبهجة و الشعور بالارتياح.

هـ- قوة شرائية جديدة متميزة و منفصلة عن مصدرها الأصلي (رأس المال): حتى يتمكن استغلالها في معزل عن هذا المصدر.

وبذلك تؤدي نظرية المصدر إلى تحديد مفهوم ضيق للدخل الخاضع للضريبة لا يتضمن المكاسب و الخسائر الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى ظهور النظرية الثانية وهي:

نظرية الإثراء: و يعرف الدخل وفق لهذه النظرية بأنه القيمة النقدية للزيادة الصافية لمقدرة الشخص الاقتصادية، بين تاريخين أو خلال فترة زمنية معينة و هنا المكاسب الرأسمالية تعتبر من الدخل.

2- الضرائب المباشرة على رأس المال: (ضرائب الثروة): تعتبر ضريبة على الرصيد من الموارد الاقتصادية المملوكة في لحظة زمنية معينة و تفرض على أساسين:<sup>1</sup>

- حوزة هذه الثروات في شكل ملكية (ضريبة ممتلكات)؛

- على أساس انتقال هذه الثروات من شخص آخر مثل ضريبة الشركات.

أ- مجموعة على أساس الدورية التي تتصف بها الضريبة مثل الضرائب التي تفرض بشكل سنوي على الممتلكات، العقارات و الأراضي وتفرض هذه الضرائب المباشرة مقابل الخدمات العامة التي يتمتع بها الساكنون.

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره ص59.

ب- ضرائب تفرض بصورة متقطعة أي عند حدوث الواقعة مثل ضريبة الشركة أو الضريبة على نصيب الورثة بأي شكل من أشكاله سواء أنتج دخلاً أم لم ينتج كالأراضي والمجوهرات.

#### ثانياً: الضرائب غير المباشرة

و ترتبط الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أقدم الأشكال الضريبية المستخدمة في معظم دول العالم، وبالرغم من الأهمية النسبية لهذه الضرائب في الدول المتقدمة تناقصت وذلك بسبب ازدياد الإيرادات من الضرائب المباشرة، إلا أنها تعتبر من المصادر الرئيسية لإيرادات الدول المتقدمة و يرجع السبب الرئيسي في اعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين:

**1- الإدارة:** فالدول النامية تتميز بضعف الإدارة فيها وخاصة الإدارة الضريبية و أن الضرائب غير المباشرة لا تحتاج إلى مسك دفاتر و تنظيم حسابات خاصة كما هو الحال في الضرائب المباشرة فهي أسهل في التطبيق.

**2- الاقتصاد:** فالضرائب غير المباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الاستهلاكي و بالتالي نجد أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية مرتفعاً و الميل الحدي للادخار منخفض و بالتالي يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية و بالتالي ينخفض استهلاكها لأن مثل هذه السلع تكون مستوردة من الخارج و يترتب على ذلك زيادة الادخار و توفير العملات الصعبة و بالتالي تحريك العجلة الاقتصادية و محاولة علاج الخلل في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

#### 3- أنواع الضرائب غير المباشرة:<sup>2</sup>

##### أ- الضرائب على رقم الأعمال (المبيعات):

تفرض على السلع مرة واحدة في إحدى مراحلها الإنتاجية أو التوزيعية و ينتقل عبؤها بالكامل إلى المستهلك حيث تدخل قيمة الضريبة على رقم الأعمال في تحديد سعر السلعة للمستهلك، و الضريبة على

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، "دراسات في السياسات المالية"، دار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 1997، ص 52.



رقم الأعمال في أغلبها ضريبة قيمة أي أنها نسبة مئوية من تكلفة الإنتاج، أو من سعر الجملة أو من سعر المستهلك، من هامش الربح، وتتفاوت معدلات الضريبة من صناعة لأخرى و من منطقة لأخرى.

#### ب- الضرائب على الإنتاج:

و هي ضرائب تفرض على أنواع معينة من السلع المنتجة أو المستهلكة محليا و تسمى بالضرائب الانتقائية على المبيعات، و كانت في الماضي تفرض بمعدلات محدودة على و هذه مادية مثل الوزن، الحجم، ووحدة الإنتاج أما في السنوات الأخيرة أصبحت قيمة أي نسبة معينة من قيمة الإنتاج إذ تهدف الضرائب على الإنتاج إلى:

- رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية؛

- ضرائب الإنتاج تفرض من أجل المنفعة المتحققة من الخدمات العامة؛

- ضرائب الإنتاج من أجل تحقيق التصاعد في الضريبة.<sup>1</sup>

#### ج- الضريبة على القيمة المضافة :

تسري على السلع و الخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك إلا أن الضريبة هنا لا تفرض على القيمة الإجمالية للسلعة في كل مرحلة و إنما تفرض على القيمة التي أضيفت على السلعة في هذه المرحلة، تتميز بصعوبة التهرب منها و أنها ذو رقابة عالية.<sup>2</sup>

#### د- الضرائب الجمركية:

تعد الضرائب الجمركية أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الإطلاق، وخاصة الضرائب على استهلاك سلعة معينة، و يرجع ذلك إلى غزارة الحصيلة الضريبية بسبب ضخامة حركة التجارة الدولية على المستوى

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 76، 75.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، "دراسات في السياسات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

العالمي، وتقوم الدولة بفرض الضرائب الجمركية على حركة السلع دخولا وخروجا من إقليمها ولذا فإنها تقسم إلى نوعين أساسيين:<sup>1</sup>

- **ضرائب الاستيراد:** وتفرض بمناسبة دخول السلع الأجنبية إلى داخل حدود الدولة.

- **ضرائب التصدير:** وتفرض بمناسبة خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة.

---

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 182.

## المبحث الثاني: ماهية النظام الضريبي

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات الرأسمالية (متقدمة،متخلفة)و الاشتراكية،وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة،إما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام

فالنظام الضريبي يوجد له مفهومان احدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها و هو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة.أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فيتمثل في مجموع العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكبها معا و تفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين يمثل أحد أوجه النظام الاقتصادي القائم،والذي تختلف ملامحه من بلد لآخر،و يقوم النظام الضريبي بالتحكيم بين مجموعة القضايا الضريبية التي تعكس رغبة الدولة و أهداف السلطات العمومية وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العلمية للسياسة الضريبية،ومن ثم يعتبر النظام الضريبي مجموعة محدودة و مختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011،ص19.

ويعرف النظام الضريبي أيضا أنه مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها و تطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المبادئ و القواعد العلمية التي قدمتها لنا نظرية المالية العامة<sup>1</sup>

و يحكم أنه مجموعة من القواعد الضريبية لا بد أن يصمم بالاعتماد على تلك المبادئ و القواعد التي قدمتها لنا النظرية المالية العامة.

و من خلال هذا يمكننا أن نستخلص أهم الخصائص التي تمتاز بها الضريبة:<sup>2</sup>

#### 1- الضريبة ذات شكل نقدي:

تقتضي القاعدة العامة أن الضريبة النقدية تقدم نقدا باعتبارها كافة المعاملات في المجال الاقتصادي والمالي تقوم على أساس نقدي غير أن هذا الوضع لا ينطبق على الحالات الاستثنائية مثل حالة الحروب التي تضطر فيها الدولة على تحصيل الضريبة عينا وليس نقدا، إلا أن التقدم الاقتصادي و السيادة الاقتصادية النقدية أظهرت ما يكشف لنا من صعوبات و عيوب في الجباية النقدية أي العينية كما أن الإكراه على تأدية الخدمات قد أصبح مناف للتنظيم الديمقراطي و الأفكار السائدة.

#### 2- الضريبة لها طابع إجباري ونهائي:

تعد الضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة فهي توضع ثم يتم تحصيلها في إطار ممارسة صلاحيات السلطة العامة ويعني الإلزام أي إلزام المكلف بالضريبة بأدائها عبر الطرق الإدارية.

وتعتبر الضريبة نهائية فالأفراد يدفعون هذه الضريبة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها أو تعويضهم عنها، إذا لا يحصل المكلف بدفعها على مقابل أو منفعة خاصة

#### 3- تغطية الأعباء العامة (النفع العام):

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص 22.

<sup>2</sup> - مداني طيب ياسين، التحفيز الجبائي ودوره في تشجيع الاستثمار، مذكرة ماستر، تيارت، 2013-2014، ص ص 11، 12.

تتميز الضريبة بأنها أداة موجهة بصفة خاصة إلى تغطية الأعباء العامة للدولة، ويعتبر دفعها من طرف الفرد مساهمة منه في هذه الأعباء العامة.

### 4- إن الضريبة تفرض تعبيراً عن سياسة الدولة الداخلية:

تأتي هذه الخاصية نتيجة للخاصية السابقة، فهي أداة تدخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية و الصحية والتربوية وما إليها، وذلك استجابة من الدولة لدورها المرصود في التدخل والعناية والإثراء وتحقيق النفع العام والرفاهية العامة.

و المفاهيم السابقة للنظام الضريبي يتضح لنا أنه يتكون من ثلاث مكونات رئيسية هي:<sup>1</sup>

- أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة؛

- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضريبة، تمثل في مجموعها وسائل تحقيق الأهداف؛

- مجموعة من التشريعات و القوانين الضريبة بالإضافة إلى بعض اللوائح التنفيذية و المذكرات التفسيرية تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة.

### المطلب الثاني: أنواع النظم الضريبية

#### أولاً: النظام النوعي:

يقصد بالنظام النوعي فرض الضرائب على كل نوع من أنواع الإيراد على حدة أي تفرض ضريبة مستقلة قائمة بذاتها، حيث يتم تقسيم الإيرادات على أساس مصدرها و ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

#### 1- إيراد مصدره العمل وحده كالأجور و المرتبات وما في حكمها؛

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز، "النظم الضريبية مدخل تحليلي و تطبيقي"، دار الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ص 15.

<sup>2</sup> - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2011، الاسكندرية، ص 221.

**2-** إيراد مصدره رأس المال فحسب كإيراد العقارات المبنية و الأراضي الزراعية وإيراد القيم المنقولة كالأسهم و السندات و فوائد الديون ؛

**3-** إيراد مختلط وهو الإيراد الناتج عن امتزاج العمل برأس المال كالأرباح التجارية والصناعية هذا وتفرض ضريبة خاصة على كل نوع من أنواع هذه الإيرادات ،وغالبا ما تصطبغ هدف الضرائب بالصبغة العينية حتى لا تتسم بالطابع الشخصي لأنها تنظر إلى نوع الإيراد ومصدره ولا تأخذ في اعتبارها حالة صاحبة.

و ينتشر هذا النظام النوعي في كثير من البلاد كـ بعض بلدان الشرق الأوسط و بلجيكا و ايطاليا وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية .

#### ثانيا: النظام الكلي:

و يقصد به أن الدولة تعتمد الحصول على المال اللازم لمواجهة مصروفاتها على ضريبة موحدة تفرض على مجموع الإيرادات من مختلف المصادر،أو على أساس ضريبة رئيسية توجد على جانبها بعض ضرائب أخرى ثانوية في أهميتها،وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق الربح وبعض النفقات التي لها صبغة شخصية مثل نفقات الرعاية الصحية والطبية وأقساط التأمين. ويتم ذلك قبل التوصل إلى الأرباح التي تخضع للضريبة،وينتشر هذا النظام في الدول الاسكندنافية مثل أمريكا و انجلترا وكذلك بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية و الأردن والعراق،

ويقوم هذا النظام على فرض ضريبة واحدة على مجموع الدخل الذي يحققه الممول من مختلف المصادر فتحدد الإدارة المالية الدخل السنوي المستمد من مختلف المصادر ويخضع المجموع لضريبة واحدة ذات سعر واحد تحده الدولة بقسمة مصروفاتها على الدخل القومي ،دون تمييز بين أنواع الدخل أي سواء كانت هذه الدخول مستمدة من رأس المال أو من العمل أو من امتزاج العمل و رأس المال.غير أن هذا النظام قد يعمل على رعاية بعض الدخول التي يتكون من مجموعها الوعاء العام للضريبة. مثال ذلك إعفاء مبلغ معين من الإيراد الناتج من كسب العمل.

ولكن يجب ملاحظة هذا النظام يفرق بين نوعين من الأشخاص من حيث نوع الضريبة و أسعارها فيفرض ضريبة على صافي الدخل الكلي على الأشخاص الطبيعيين تختلف وأسعارها عن الضريبة التي تفرض على الأشخاص المعنويين وتفضيل ذلك أن الشخص الطبيعي يخضع لضريبة شخصية إما أن تكون ضريبة واحدة ذات أسعار تصاعدية بالشرائح وإما أن تكون مكونة من ضريبتين تكمل إحداها الأخرى حيث يخضع الدخل أولاً لضريبة ذات سعر نسبي ثم يعود فيخضع لضريبة إضافية أو مكاملة ذات أسعار تصاعدية غير أن الشخص المعنوي يخضع لضريبة أخرى يغلب أن تكون ذات سعر نسبي واحد في هذه الحالة.

و يجب هنا في هذا المجال التمييز بين هذا النظام - نظام الضريبة الموحدة- وبين الضريبة الوحيدة فالضريبة الموحدة على الدخل تتضمن قواعد متعددة للإخضاع الضريبي تختلف باختلاف عناصر الدخل بحيث تنطوي هذه الضريبة في واقع الأمر على ضرائب متعددة وان كانت تفرض في إطار واحد هو الضريبة الموحدة إما الضريبة الوحيدة فهي التي تفرض على نوع واحد من الدخل مثل دخل الأراضي الزراعية أو على الريع العقاري أو على رأس المال الثابت دون أن تقتصر على الأراضي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس فعالية النظام الضريبي

إن تصميم أي نظام ضريبي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف و تعبر فعالية أي نظام عن مدى قدرته على تحقيق الأهداف المحددة له. ولضمان هذه الفعالية لا بد أن يستجيب النظام الضريبي لمجموعة من المعايير يمكن على ضوءها تقييمه و لقد تم استخدام هذه المعايير لتصميم الأنظمة الضريبية، منها:

**1- مؤشرات VITOTANZI:** يقترح ثمانية مؤشرات لتحديد النظام الضريبي الجيد على النحو

التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 223، 222.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 101.

- **مؤشر التركيز:** ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة النظام الضريبي على ضمان أن يأتي جزء من إجمالي الحصيلة الضريبية من عدد قليل نسبياً من الضرائب و المعدلات الضريبية، لأن ذلك يعمل على تقليص نفقات و تكاليف الإدارة و التحصيل الضريبي فيمكن أن يقود تجنب وجود عدد كبير من الضرائب وسلام المعدلات التي تنتج إيرادات محددة إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

- **مؤشر التشتت:** ويقاس هذا المؤشر ما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد وفي حالة وجودها هل عددها قليل لأنه يجب التخلص من هذا النوع من الضرائب بهدف تبسيط النظام الضريبي، دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية النظام الضريبي.

- **مؤشر التآكل:** يقاس هذا المؤشر ما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة لأن اتساع الوعاء يمكن من زيادة الحصيلة الضريبية، رغم اعتماد معدلات ضريبية منخفضة وعندما تبتعد الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة نتيجة الإفراط في منح المزايا و الإعفاءات للأنشطة و القطاعات الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي وهو ما يقود إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات. ويمكن أن يقود رفع المعدلات إلى تحفيز التهرب والغش الضريبي.

- **مؤشر التحصيل:** يقاس هذا المؤشر مدى وجود الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في مواعيدها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

- **مؤشر التحديد:** يقاس هذا المؤشر مدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، في ظل إمكانية إحلال بعض الضرائب بآخرى فيمكن مثلا تعويض الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل -مثلا- بضريبة واحدة على مجمل الثروة ذات معدل منخفض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قادي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 103، 102.



- مؤشر الموضوعية: يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت جباية الضرائب، تتم من أوعية تم قياسها بموضوعية وهو ما يسمح للمكلفين بالتقدير الواضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء ما يخططونه من أنشطة ويندرج هذا المؤشر ضمن مبدأ اليقين الذي قدمه آدم سميث.

- مؤشر التنفيذ: يقيس هذا المؤشر مدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل و بفعالية، ويتعلق هذا بسلامة التقديرات و التنبؤات و مستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها المسؤول الأساسي عن التنفيذ. كما يتعلق ذلك بمدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاقتصادي و الاجتماعي.

- مؤشر تكلفة التحصيل: يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع أو انخفاض تكلفة تحصيل الضرائب إذ أن ارتفاعها سوف يعكس سلبا على الحصيلة الضريبية من جهة وعلى المكلف من جهة ثانية.

2- مؤشر MUSGRAVE: وهو يعبر عن المتطلبات الواجب توفرها في النظام الضريبي لضمان فعاليته، وهي: <sup>1</sup>

- ضرورة تساوي توزيع العبء الضريبي: إذ يجب أن يدفع كل فرد تبعا لحصته العادلة و للقدرة على الدفع مظهرا، المساواة الأفقية التي تقضي بأن يتحمل الممولون الذين هم في وضعيات اقتصادية متساوية الأعباء، أما المساواة العمودية فتقضي أن تكون القدرة على الدفع متناسبة مع المستوى الاقتصادي الممول،

- ضرورة اختيار الضرائب التي تقلل التعارض مع القرارات الاقتصادية، أي مع كفاءة السوق،

- ضرورة ألا يتم استخدام السياسة الضريبية لتحقيق أهداف تتعارض مع هدف تحقيق المساواة ضمن النظام الضريبي،

- ضرورة أن يسمح الهيكل الضريبي للنظام باستخدام السياسة الميزانية لتحقيق أهداف مثل: النمو و الاستقرار،

<sup>1</sup> - عبد المجيد قادي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 103، 102.

- ضرورة أن يسمح النظام الضريبي للإدارة بالعمل بصورة عادلة غير اعتباطية، و أن يكون أسلوبها واضحاً للمكلف و تكون هذه الإدارة كفؤة و تعمل على تخفيض تكلفة التحصيل الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن لها.

### 3- مؤشرات العناني: وهي عبارة عن معايير لا بد أن تتوفر في النظام الضريبي، وهي<sup>1</sup>:

-العدالة؛

-الوضوح؛

- الملائمة في الدفع؛

- الاقتصاد في نفقات التحصيل؛

- المحافظة على كفاءة جهاز السوق؛

- عدم تعارض الضرائب مع أهداف النظام الضريبي.

### 4- مؤشرات مجموعة العمل الأوروبية (2004): اجتمعت مجموعة العمل حول الوعاء المشترك لمجمع

للضرائب على أرباح الشركات فحددت مجموعة من المعايير الواجب توفرها في النظام الضريبي، وهي:

-العدالة الرأسية: توزيع الأعباء الضريبية حسب القدرات التكلفة للممولين .

- العدالة الأفقية: ضرورة معاملة الأفراد الذين هم في نفس الوضعية نفس المعاملة الضريبية.

- الكفاءة أو الحيادية تجاه مختلف أنواع الاستثمارات.

- الفعالية: وهي قدرة الوعاء على تحقيق الأهداف الأساسية.

- البساطة، الشفافية، اليقين،

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص104.

- الانسجام والتجانس بحيث إذا كان لمعاملتين نفس النتيجة، فيجب أن يحققا نفس النتيجة الضريبية.

- المرونة: ضرورة نمو الأوعية الضريبية مع نمو الأسواق و النشاط عبر الزمن.

- وضع قيد لتطبيق الآليات الرقابية.

## المبحث الثالث: مفاهيم السياسة الضريبية

من أهم أدوات السياسة المالية السياسة الضريبية والتي تعتبر من مكونات الموازنة العامة تؤثر في الاقتصاد وفي إحداث التغيير الضروري للبنيان الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، فمجموعة من الضرائب تشكل لنا النظام الضريبي الذي يسعى إلى تحقيق السياسة الضريبية، وتساهم هذه الأخيرة مساهمة فعالة في توفير المناخ الاستثماري للمستثمر الأجنبي وذلك من خلال مختلف أدواتها (التخفيضات، الإعفاءات القرض الضريبي، التأجيل الضريبي).

### المطلب الأول: مفهوم، أهداف وأدوات السياسة الضريبية

#### أولاً: مفهوم السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية والتي هي أهم أجزاء السياسة المالية "مجموعة إجراءات تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف وأوضاع اقتصادية ومالية وذلك من خلال القوانين والأنظمة المالية والضريبية"<sup>1</sup> تعد السياسة الضريبية للمجتمع جزء من سياسته الاقتصادية وهي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار معينة وتجب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.<sup>2</sup> يتضح من هذا التعريف للسياسة الضريبية أنها تتسم بالسمات التالية:

- 1- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق و الترابط؛
- 2- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة البرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها؛
- 3- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس أهدافها؛

<sup>1</sup> - أعاد حمود القيس، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 84.

<sup>2</sup> - المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 1998، ص 07، 08.

كما تعرف السياسة الضريبية باعتبارها برنامج تخطيطه وتنفذه الحكومة عن عمد مستخدمة فيه أنواع وأساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.<sup>1</sup>

يسمح مفهوم السياسة الضريبية بأن يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية و المحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها وبذلك يمكن أن يمتد نطاقها ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك باعتبار أن هذه الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

إن مفهوم السياسة الضريبية يوضح لنا بصورة محددة وقاطعة أن السياسة الضريبية ماهي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن الأهداف التي يمكن أن تصفها الدولة لسياستها الضريبية ماهي في الواقع إلا أهداف فرعية تنطبق من الأهداف العامة للمجتمع و تساهم في تحقيقها في نفس الوقت.<sup>2</sup>

وتعرف أيضا على أنها "البحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي، تهدف إلى تحديد و تكيف حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني وتكيف هذه المصادر لتحديد الخطط الاقتصادية و إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكانيات والأساليب وتحقيق العدالة الاجتماعية لتوزيع الأعباء حسب القدرات والاستفادة من جميع الخدمات على السواء."<sup>3</sup>

ويعرف G.TOURNIER السياسة الضريبية على أنها مجموع القرارات و الإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العمومية وإذ كانت أهداف السلطات العمومية تدور حول:

- مجموعة من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المرغوب إحداثها؛

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص21.

<sup>2</sup> - سعيد عبد العزيز، "النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص 10، 12.

<sup>3</sup> - خلاصي رضا، "النظام الجبائي الجزائري الحديث"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر، 2006، ص22.

- مجموعة من الآثار الاقتصادية والسياسية المرغوب التخلص منها.

فانه يمكن التعبير عن السياسة الضريبية على أنها مجموع التدابير و الإجراءات ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الحكومات الوطنية أو تحت الوطنية قصد إحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة سعياً لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.<sup>1</sup>

**ثانياً: أهداف السياسة الضريبية :** تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

**1-** يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيه لأغراض التنمية، وبالتالي فإن هدف السياسة الضريبية لا بد و أن يكون البحث عن مصادر الفائض الاقتصادي أي كان والعمل على تعبئتها دون المساس أو التأثير سلباً في عملية توليد هذا الفائض؛

**2-** يجب على السياسة الضريبية تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي الذي ينشأ نتيجة لعملية النمو الاقتصادي، وهذا يعني رفع الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يعني أن الضريبة يجب أن تحدد بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس زيادة الدخل، وهذا يعني ارتفاع مرونة الدخل للضريبة، فيزداد الإيراد الحكومي نسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي النقدي، سوف يترتب على ذلك أن تحدد الضريبة من الزيادة في الاستهلاك ويكون لها بذلك أثر مزدوج في زيادة الإيرادات الحكومية و الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الإنماء الاقتصادي ؛

**3-** يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى الحد من الاستهلاك غير الضروري وفي هذا تلعب ضرائب الدخل دوراً هاماً لما تلعب الضرائب على بعض سلع الاستهلاك غير الضروري دوراً فعالاً، وتجنب في هذا الصدد أن نشير أن الدول النامية يتعين عليها تغيير هيكلها الضريبي بحيث أنه بعد مرور فترة زمنية معينة تصبح ضريبة الدخل هي الضريبة الأساسية في هذا الهيكل، وإذا كان التنظيم الاقتصادي السائد يعوق شمول تطبيق ضريبة الدخل فإنه يمكن الاستعاضة عنها بضريبة تصاعدية على الإنفاق ؛

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>2</sup> - عبد الهادي عبد القادر سويني، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، أسبوط، 2008، ص 197.

- 4- يجب أن يكون الهيكل الضريبي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغيير الاقتصادي فإذا ظهرت مصادر الاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فإن الهيكل الضريبي يجب أن يكون قادرا على استجابة هذه التغيرات ولعل المثال على ذلك الضرائب على الدخل الطفيلية أيا كان مصدرهما وطريقة الحصول عليها و الضريبة على المكاسب الرأسمالية، وهي المكاسب التي تنشأ دون بذل جهد صاحبها، كارتفاع في أثمان أراضي و العقارات نتيجة العوامل الخارجية... الخ؛
- 5- يجب ألا تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل تستهدف أيضا لتغيير نمط الاستثمار، فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من أنواع أخرى؛
- 6- يجب أن يستهدف النظام الضريبي الحد من التفاوت بين مستويات الدخل ومستويات الاستهلاك المختلفة ، وبالتالي فالضريبة أدوار لتحقيق نمط معين لتوزيع الدخل القومي يشترط ألا يتعارض مع هدف الرغبة في زيادة المدخرات ، كذلك يجب أن يكون هدف السياسة الضريبية الوصول إلى عدالة توزيع العبء الضريبي؛<sup>1</sup>

### ثالثا: أدوات السياسة الضريبية

تصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأدوات الضريبية إلى ضمن مجموعات:

- الإعفاءات الضريبية،

- التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء (الخصومات الضريبية)،

- التخفيضات المتعلقة بالمعدلات،

- القرض الضريبي،

- تأجيل الضريبة.

<sup>1</sup> - عبد الهادي عبدالقادر سويني، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 197، 198.

**1- الإعفاءات الضريبية:** هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً.

تعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداماً في البلاد النامية لكونها بسيطة الإدارة، إلا أن لها مجموعة من العيوب أبرزها:<sup>1</sup>

- إن إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها، يجعل المستثمرين الذين يتوقعون تحقيق أرباح كبرى هم المستفيدون من ذلك؛

- تولد الإعفاءات المؤقتة حافزاً قوياً على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المؤسسات المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى، ثم استرداده في صورة مدفوعات مشتراة؛

- هناك فرصة لتحويل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدتها وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد، كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله باسم مختلف لنفس المالكين؛

- يغلب على الإعفاءات المؤقتة، ذات المدة المحددة، استقطاب المشروعات قصيرة الأجل التي هي في العادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشروعات قصيرة الأجل؛

- من الصعوبة ضمان شفافية الإعفاءات المؤقتة، وتحديد تكلفتها على الإيرادات الميزانية، خاصة إذا لم تكن المشروعات مطالبة بتقديم تصريحات ضريبية؛

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص119.



**2-التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن إن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية، حسب مبلغ يحدده التشريع و هذا ما يسمح للمكلف بالضريبة بتحقيق وفر ضريبي ناجم عن تغيير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، و تقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا.

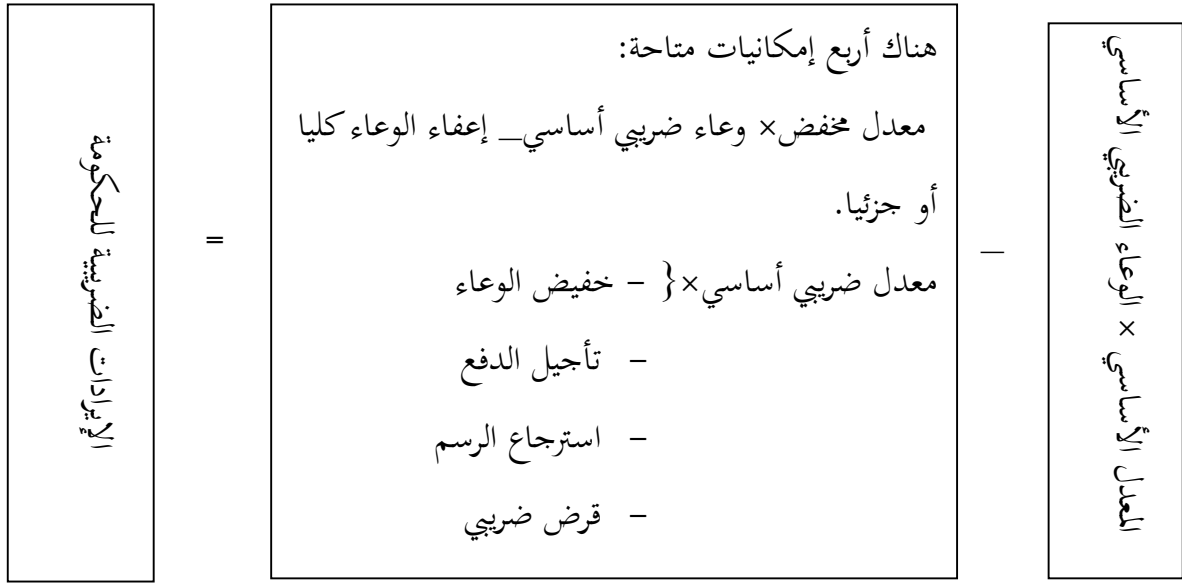
**3-التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل:** ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.

**4-القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحويل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفترة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار القواعد الضريبية السارية المفعول، فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي الى تحقيق وفر ضريبي، و لا يتغير هذا الوفر الضريبي تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي، إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح الممول.

**5- تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعينة بالضريبة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص121.

الشكل (1-1): آلية عمل الأدوات الضريبية.



المصدر: عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

لقد تزايد استعمال النفقات الضريبية من قبل الحكومات كأداة للتدخل، وهذا ما أدى إلى تغير في طبيعة السياسات الحكومية، وتمثل النفقات الضريبية شكلا مشروعاً للتدخل الحكومي.

يمكن تصنيف النفقات الضريبية حسب طبيعتها على النحو التالي:<sup>1</sup>

- بالنسبة للضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين يتم التمييز بين:
  - النفقات الضريبية المتعلقة بالخصائص الشخصية للممولين، كالحالة العائلية، عدد الأفراد تحت الكفالة، الإعاقة الحركية.... الخ؛
  - النفقات الضريبية المؤدية إلى إعفاء بعض مصادر الدخل؛
  - النفقات الضريبية المؤدية إلى تقليل الدخل الضريبي؛
  - النفقات الضريبية الخاصة، مثل الإجراءات الرامية إلى عدم الازدواج الضريبي.
- بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتم التمييز بين:

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، "دراسات في علم الضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص122.

- النفقات المتعلقة بأبعاد بعض مصادر الدخل من الإخضاع الضريبي، سواء كان ذلك بصفة كلية أو جزئية كإعفاء الشركات ذات الهدف غير الربحي من الضرائب؛
- النفقات الضريبية المقلصة للربح الضريبي مثل الإجراءات المرخصة باعتماد الاهتلاك المتسارع؛
- النفقات الضريبية الخاصة مثل الإجراءات الرامية إلى تفادي الازدواج الضريبي؛
- بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة يتم التمييز بين .
- النفقات الضريبية المتعلقة بإعفاء بعض الأنشطة أو المنتجات؛
- النفقات الضريبية الرامية إلى تعويض بعض الخاضعين؛
- النفقات الضريبية الخاصة .

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم السياسة الضريبية

إن المؤشرات التي ينظر إليها لفرض الاستدلال على كفاءة السياسة الضريبية عديدة ومتنوعة و يمكن حصر أهمها فيما يلي: <sup>1</sup>

#### أولاً: مؤشرات فنية

تتمثل في الاقتصاد في نفقات الجباية وسهولة الإجراءات الخاصة بالحر والربط والتحصيل كما تتعلق بكفاءة العاملين بالجهاز الضريبي والقضاء على ظاهرة الهرب الضريبي .

#### ثانياً: مؤشرات مالية

وتنحصر في درجة توفير الموارد المالية التي تكمل لها الوفاء بالتزاماتها المطلوبة والمتزايدة.

#### ثالثاً: مؤشرات اقتصادية

لقد ترتب على تحول دور الضريبة ن أداة حيادية إلى وسيلة تدخل تحول مرافق في وظيفتها، هذه الوظيفة التي تنعكس في ابط إجراء يتعلق بالزيادة أو نقص الضريبة ضمن الحقل الاقتصادي فقد تستخدم الضريبة

<sup>1</sup> - أحمد عبد العزيز الشرفاوي، "السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية"، معهد التخطيط القومي، 1981، ص12.

لفرض حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية وتستخدم كذلك في توجه وتشجيع الإثمار نوعيا وجغرافيا هذا فضلا عن دورها في تشجيع الاستثمار نوعيا وجغرافيا، هذا فضلا في دورها في تشجيع الادخار وخدمة الاستهلاك خاصة وعن طريق التدابير المتخذة ضمن السياسة الضريبية وبقدر تلك التدابير ومدى فعاليتها يكون هناك دعما لمختلف جوانب وإبعاد العملية التنموية.

#### رابعا: مؤشرات اجتماعية

والتي توضح لنا طبعا توزع الثروة والدخل ومدى التفاوت بين أنواع ومستويات الدخل المختلفة هذا إضافة إلى توضيح مستوى العبء الضريبي عن الفئات ذات الدخل الثابتة والمحدودة.

بالإضافة إلى هذه المؤشرات هنالك مؤشرات لقياس الأهمية النسبية النسبية لأنواع الضرائب أي لتوصيف الهيكل الضريبي.

- نسبة حصيلة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الكتلة والحصيلة الضريبية .
- نسبة مجموع حصيلة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الكتلة و الحصيلة الضريبية.
- نسبة حصيلة كل نوع من أنواع الضرائب المباشرة إلى مجموع حصيلة الضرائب المباشرة أو إجمالي الكتلة والحصيلة الضريبية.
- نسبة حصيلة كل نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة إلى مجموع حصيلة الضرائب غير المباشرة أو إجمالي و الحصيلة الضريبية. ويعد استعراضنا لهذه المؤشرات التي يمكن إن يحكم من خلالها على مدى كفاءة السياسة الضريبية، فانه لا بد من الإشارة أيضا إلى حقيقة التفاوت والتباين بين السياسات الضريبية في الدول المتقدمة وغيرها من الدول النامية.

و بهذا الخصوص فإننا نشير إلى إن الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم على درجة كبيرة من المرونة تستجيب فيه المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير لكل التأثيرات التي تنتجها الدولة بأدواتها المختلفة بما في ذلك السياسة الضريبية وطبقا لبعض الدراسات التطبيقية المقارنة فانه من الملاحظ إن الوزن النسبي للضرائب المباشرة يزيد في الهياكل الضريبية للدول الرأسمالية المتقدمة، أما عن السياسة الضريبية في الدول النامية فان الأغلبية منها تشترك في ضعف الجهاز الإنتاجي ونقص مصادر التمويل، الشيء الذي تترتب عنه

أضلالات دائمة، تنعكس بجلاء عن السياسة الضريبية المتبقية وتحد من أثارها وتعرقل عملها هذا ومن الملاحظ انه في هذه الدول ترتفع نسبة الضرائب غير المباشرة فيا جمالي الكتلة الضريبية .

والسبب عائد على ضعف مرودية الضرائب المباشرة التي تتبع بدورها بسبب عوامل أبرزها، تدني مستويات الدخل الفردي والاعتماد على رسوم الصادرات والواردات هذه إضافة إلى سعة الجهود التي تتميز بها الأنظمة في هذه الدول<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: مقومات السياسة الضريبية

#### أولا: قدرة الأداء الجبائي :<sup>2</sup>

والتي هي مردودية الضرائب في المجتمع المعين أي تحمل تكاليف تمويل الخزينة بهذه الموارد حتى لا يحدث عجز فيها ومن تلبية حاجات المجتمع بإعادة توزيع هذه الموارد بين أفراد المجتمع في شكل خدمات .

#### ثانيا: المحيط الجبائي:

و هو البيئة التي بدرج فيها، حيث يختلف من بلد لآخر و من دولة لأخرى و ذلك حسب النظام الاقتصادي لكل دولة و حسب درجة التقدم الاقتصادي.

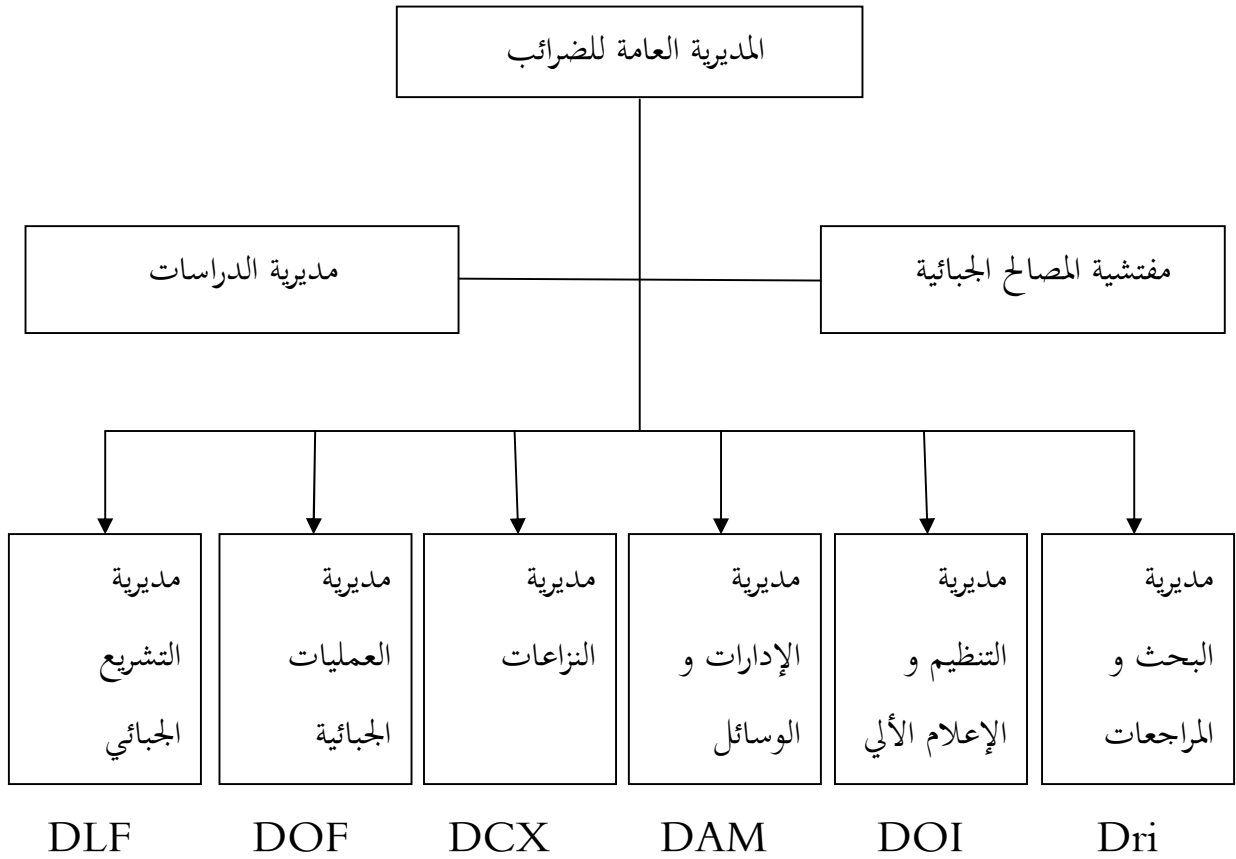
#### ثالثا: الهياكل الجبائية:

تعد لتطبيق السياسة الجبائية المدرجة في القوانين الجبائية، فدرجة تطور البلد و فعالية النظام الجبائي يعتبران العنصران المحددان لهذه الهياكل تعمل الهياكل الفعالة على إعداد إستراتيجية جبائية للتوفيق بين مختلف الضرائب و ضمان الاستمرارية على المدى الطويل.

<sup>1</sup> - أحمد عبد العزيز الشرفاوي، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص13.

<sup>2</sup> - خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص23.

الشكل (1-2): مخطط المديرية العامة للضرائب.



- مفتشيات الضرائب

9- مديريات جهوية

- قباضات الضرائب

54- مديريات ولائية

المصدر: خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 23

### خلاصة الفصل:

تعتبر الضريبة مصدرا ثابتا ودائما للإيرادات العامة للدولة نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة وقد تزايدت أهميتها، تتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية ومن ثم ضخامة آثارها على مختلف مستويات القطاع الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية، وتشكل فعالية النظام إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالا بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني إذ تترجم السياسة الضريبية بعدة نظم ضريبية، لذا فان اختلاف النظم الضريبية بين الدول قد لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول، من جهة أخرى فان النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق السياسة الضريبية في مجتمع آخر.

تمهيد:

بما أن النمو مسألة هامة بالنسبة لجميع اقتصاديات الدول إذ يمثل جملة الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره لأن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، وعادة ما تصمم السياسة الضريبية من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع كأهداف تمويل البرامج الاتفاقية العامة، وتساهم السياسة الضريبية مساهمة فعالة في توفير المناخ الملائم للنمو وذلك من خلال مختلف أدواتها (التخفيضات، الإعفاءات).

وبناء على ذلك نتناول في هذا الفصل:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
- المبحث الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب



## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

نعني بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد، كون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم النمو و أهدافه الاقتصادية

#### أولاً: مفهوم النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان<sup>1</sup>

يعرف أيضاً بأنه الزيادة في الاستثمار الكلي و الاستهلاك الكلي<sup>2</sup>

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج<sup>3</sup>

و بصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و بالتالي من هذه التعاريف يمكن إن نستخرج الخصائص التالية<sup>4</sup>:

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي أي إن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، 2010-1430، الطبعة الثانية 2013-1433، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص331.

<sup>2</sup> - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، مرجع سبق، ص294.

<sup>3</sup> - كامل علاوي كاظم الفتلاوي، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، 2009-1430، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص281.

<sup>4</sup> - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص 54، 51.

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

### ثانيا: الأهداف الاقتصادية للنمو

وهي أهداف تتعدد ولكنها تتبلور في ثلاثة أهداف<sup>1</sup>:

1- تحقيق الحد الأقصى للثروة الاقتصادية للمجتمع، وهذا الهدف العام يرتبط ارتباطا وثيق بالنشاط و

السياسة الحكومية المالية والنقدية وموقف المشروعات العامة وغيرها من الأنشطة العامة؛

2- تحقيق الاستقرار في الحياة الاقتصادية، ويعني الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة السيطرة على مشكلة

التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات و المحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا وضبط مشكلة

العمالة؛

3- عدالة وكفاءة السياسة الاقتصادية، وهذه تتعلق بقدرة السياسة الحكومية على تحقيق التكافؤ في توزيع

الدخل، وفي اقتسام ثمرات النمو بين الفئات التي شاركت في النشاط الإنتاجي، والتي تشارك بعد ذلك في

حركة مبادلة الإنتاج من خلال الاستهلاك وفي حركة إعادة الإنتاج من خلال الاستثمار.

### أبرز الاختلافات بين النمو والتنمية:

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، لأن النمو يعد أمرا ضروريا للتنمية، وان كان

غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، لأن التنمية أوسع من مجرد النمو. يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة

المادية لتلبية الحاجات البشرية، فهو يساير عملية التنمية، ويمكن أن يساهم في تحقيقها من خلال<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد المالي"، مرجع سبق ذكره، ص 295.

<sup>2</sup> - كامل علاوي كاظم القتلاوي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سبق ذكره ص 282.

إن النمو وزيادة التوظيف ترفع مستوى الدخل، وهو ما يمكن أن ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية كما أن زيادة النمو يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال السياسات العامة وبرامج الإنفاق العام، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية.

### المطلب الثاني: قياس النمو وأنواعه

**أولاً: قياس النمو:** يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساساً بنمو الناتج والدخل الفردي

**الناتج الوطني:** باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة فإنه يمكن أخذه مقياساً للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج

وفي هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

**أ- معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

**ب- معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

**ج- معدل النمو السنوي المتوسط:** ويعني بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذاً في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية و يتم حسابه كالتالي:<sup>1</sup>

$$\alpha = \left( \frac{X_t}{X_0} \right)^{-t}$$

<sup>1</sup> - أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 63.

حيث:

$x_0$ : كمية سنة الأساس

$x_t$ : كمية سنة المقارنة

$t$ : طول الفترة

$a$ : معدل النمو السنوي المتوسط

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار إضافة إلى ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار—أي دولار واحد— ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً، وفق أكبر قدرة شرائية.<sup>1</sup>

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي:

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:<sup>2</sup>

1- النمو الاقتصادي الموسع (CROISSANCE EXTENSIVE): يتمثل هذا النمو في

كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

<sup>1</sup> - أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، المرجع السابق، ص 66، 64.

<sup>2</sup> - صواليبي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص 06.

2- النمو الاقتصادي المكثف (CROISSANCE INTENSIVE): يتمثل هذا النمو

في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي المجتمع يتحول تماما و الظروف الاجتماعية تتحسن.

### المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي و عناصره

أولا: سمات النمو الاقتصادي:

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:<sup>1</sup>

1- **زيادة حجم الإنتاج:** ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي، أو التوسع الاقتصادي و يجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج و كذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

2- **حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم:** بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية و تحقيق ربح لأصحابها فانه مع مرور الوقت يسعى المستثمر أي إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل و تداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل و البحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الاستمرار في عملية النمو.

3- **التقدم الاقتصادي:** يعرف التقدم الاقتصادي بأنه مجموع التحسنات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

<sup>1</sup> - عبد الحكيم سعيح، "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 27، 28.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي<sup>1</sup>.

1- **العمل:** نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجيته

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي كل عامل, هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت بإنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها, ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه .

2- **رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين , في اقتصاد معين بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

3- **التقدم التقني:** التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح ب:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج .

<sup>1</sup> - عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص27.

- إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات اقل من عوامل الإنتاج, أي أن التقدم التقني يفي الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية , وبالتالي فإنه حتى وان بقيت كميات عناصر الإنتاج على حدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - عبد الحكيم سعيح ، "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"، المرجع السابق، ص27.

## المبحث الثاني: السياسة الضريبية وتحقيق النمو الاقتصادي

تصمم السياسة الضريبية عادة من أجل تحقيق هدف النمو الاقتصادي، وتصمم أيضا من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع كأهداف تمويل البرامج الاتفاقية العامة، والحد من بعض الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية .

## المطلب الأول: معدل تكوين رأس المال

يظهر ذلك من خلال تأثير السياسة الضريبية في كل من معدل المدخرات أو حجم الاستثمار الخاص أو في كليهما، فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات (نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق) فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض معدل المدخرات (نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلا) فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال. وفي هذا المجال يفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيما يتصل بتكوين رأس المال:<sup>1</sup>

## أولا: الضرائب المباشرة:

يمكن استخدام الحوافز الضريبية خاصة ما يتعلق منها بما يسمى معجل الاستهلاك و المنح الاستثمارية ويلاحظ أن هذا الحافز الضريبي (الاستهلاك المعجل يدخل مباشرة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية أي عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة) لأن القائمين على الاستثمارات الجديدة يقارنون بين معدل العائد الداخلي، وتكلفة اقتراض رأس المال اللازم للمشروع، ويتخذون القرار بالاستثمار عند زيادة المعدل الأول عن المعدل الثاني، ولذا فإن أي عامل يؤدي إلى زيادة المعدل الأول أو تخفيض المعدل الثاني أو زيادة الأول و تخفيض الثاني مما يعد ذا أهمية كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات الممكنة في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية السائدة في المجتمع .

<sup>1</sup> - المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية"، مرجع سبق ذكره، ص22.



ثانيا: الضرائب غير المباشرة:

فيمكن بدورها أن تلعب دورا هاما في تكوين رأس المال وذلك من خلال:

1- تخفيض هذه الضرائب الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وخاصة إذا كانت هذه الضرائب تتعرض على السلع والخدمات شائعة الاستعمال ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها ، وتصيب ذوي الدخل المحدودة بدرجة أكبر من أصحاب الدخل المرتفعة .

2- الضرائب غير المباشرة بطبيعتها ضرائب غير تصاعدية على الدخل وإنما ترتبط بمستوى الاستهلاك وهذا يعني أن عبئها على المدخرات يكون منخفض مقارنة بضرائب دخل ذات حصيللة مساوية.

3- يمكن استخدام الضرائب غير المباشرة بصورة تصاعدية وفقا لمدى إحلال البنود الاستهلاكية للمدخرات خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة الفخمة، كما يمكن جعل الضريبة غير المباشرة تصاعدية وفقا لمدى مرونة الطلب الدخيلة على السلعة، بحيث تزداد الضريبة مع تزايد درجة المرونة.

4- طالما تستطيع المنشآت الإنتاجية نقل عبء الضرائب على السلع للإمام (أي إلى المستهلك) ، فإن هذه الضرائب لا تؤدي إلى تخفيض حجم مدخرات قطاع الأعمال و الذي يمثل جزءا أساسيا من مدخرات المجتمع الكلية .

5- يمكن أن تساهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة غالية الثمن في زيادة حجم المدخرات الوطنية ومن ثم إمكانية زيادة معدل تكوين رأس المال ،خصوصا إذا عرفنا أن مثل هذه الأنواع من السلع يستنزف قدرا كبيرا من الموارد الاقتصادية المحلية .

المطلب الثاني : الزيادات في كمية ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى

وتشتمل هذه على ما يلي <sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية"، مرجع سبق ذكره، ص 23، 24.

**أولاً: الموارد الطبيعية:** تتمثل في اكتشاف وتطوير مصادر المواد الخام الجديدة لتسمح بزيادة الإنتاج لكل نسمة.

**ثانياً: عرض العمل:** تؤثر الضرائب في العرض الكلي من ساعات العمل وفي العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة ، ويظهر التأثير الأولي من خلال أثر الدخل وأثر الإحلال فيشجع أثر الدخل الأفراد على زيادة ساعات عملهم لتعويض النقص في الدخل بسبب الضريبة ، بينما يشجع أثر الإحلال الأفراد على تخفيض ساعات عملهم انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ ، و الأثر الصافي لزيادة ضرائب الدخل لا يمكن الوصول إليه نظريا ، وإنما يتطلب دراسة كل حال على حدة أو وضع بعض الفروض التي تساعدنا في استنتاج الأثر الصافي للضريبة على عرض العمل .

أما بالنسبة لتأثير الضرائب على العرض النسبي من أنواع و مستويات العمل المختلفة فيظهر من خلال تأثير الضرائب على المكاسب من المهن و الوظائف المختلفة مما يؤدي إلى تغيير عرض العمل بها .

**ثالثاً: نوعية العمل و المهارة التنظيمية :** قد يؤثر الهيكل الضريبي على مدى الرغبة أو مقدرة الأفراد للحصول على التعليم و التدريب الإضافي لهم و لأولادهم و أيضا للموظفين و لرجال الأعمال فيما يتصل بتدريب العاملين الجدد ، كما أن هيكل الضريبة ومعدلاتها تؤثر في رغبة الخبراء الأجانب للانتقال للعمل في دولة معينة ، كما قد يدفع المعدلات الضريبية العالية بعض المواطنين المدربين تدريباً عالياً للانتقال خارج الوطن ، و أخيراً فإن الضرائب غير المباشرة على السلع و الخدمات الاستهلاكية الضرورية للصحة و الطاقة ستؤدي بدورها إلى تخفيض كفاءة نوعية قوة العمل .

**رابعاً: الموارد الاقتصادية المستخدمة لإدارة الضريبة :** إن إدارة النظام الضريبي في أي مجتمع من المجتمعات يحتاج إلى موارد اقتصادية مختلفة من أماكن وأوراق ووسائل اتصال ومواصلات و خبرات من العاملين ، يعني هذا أنه كلما انخفضت حجم الكفاءات و الموارد الاقتصادية اللازمة لإدارة النظام الضريبي، كلما أدى ذلك إلى توفر كفاءات و موارد أكثر لزيادة الإنتاج القومي ولتحقيق معدلات أكبر من التنمية الاقتصادية ، هنا نجد أن إدارة الضرائب غير المباشرة تكون عادة أكثر سهولة وتحتاج لأعداد أقل من

الكفاءات بالمقارنة مع احتياجات الضرائب المباشرة وفي كثير من الأحيان تستطيع إدارة الضرائب أن تكلف أفرادا آخرين من غير موظفي الضرائب في ربط وتوريد الضرائب (بطريقة الحجز من المنبع) .

### المطلب الثالث: التطور التكنولوجي والبيئة العامة

#### أولا: التطور التكنولوجي :

من المعروف أن تكوين رأس المال يتضمن جانبا من التطور التكنولوجي ولما كان رأس المال في الدول المتخلفة قد تم إستراده من الخارج (تكنولوجيا مستورد) فإنه من المتوقع أن لا يؤثر تكوين رأس المال بها بصورة هامة على التكنولوجيا كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تؤثر التطورات بها على التكنولوجيا، و على أي حال فإن التعليم و التدريب قد يلعب دورا رئيسيا في إدخال تكنولوجيا جديد في الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على السواء<sup>1</sup>.

ومن هنا يمكن للضرائب أن تؤثر في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، كما أن تقييد تكوين رأس المال بها يقلل من سرعة التطور التكنولوجي مرة أخرى هذا بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة حيث تستورد التقنية، فإن الضرائب لا تؤثر بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع ما يحدث في الدول المتقدمة.

#### ثانيا: البيئة العامة:

يتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات في البيئة والتي تشمل على اتجاهات الأفراد العرف التقليدي المعوق للنمو، وأيضا تنظيم الأسواق، الإطار القانوني، العلاقات العائلية، العلاقة بين مجتمعات المصالح في المجتمع.

وهنا قد تؤثر الضرائب بصورة هامة في القيم والعادات و أنماط السلوك في المجتمع، فمثلا إذا كان ينبغي على الزارعين دفع الضرائب نقدا، فإنها تدفعهم إلى بيع منتجاتهم و التحول نحو الزراعة التجارية، أما إذا فرضت الضريبة على رأس المال (بالنسبة للماشية) فإن ذلك يدفع القبائل الرحل لتسويق منتجاتها

<sup>1</sup> - المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية"، مرجع سبق ذكره، ص 34، 32.

و هنا نجد الضرائب المباشرة أكثر فعالية من الضرائب غير المباشرة لتوفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية، وذلك لأن الضرائب المباشرة يمكن أن تكيف وفقا للظروف الشخصية للممولين.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية"، مرجع سبق ذكره، ص36.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب.

لقد ذكرنا سابقا إن السياسة الضريبية هي أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية بشكل عام.

وفي هذا المبحث سنبين الطريقة التي تؤثر بها الضرائب على كل من الادخار، الاستثمار و الإنتاج، الاستهلاك و كذلك على : إعادة توزيع الدخل و المستوى العام للأسعار .

#### المطلب الأول: آثار الضرائب على الادخار و الاستثمار.

##### أولا: آثار الضرائب على الادخار.

من الواضح أن كل الضرائب لها نتائج عكسية على حجم المدخرات حيث إن الادخار هو دالة لمستوى الدخل و عندما يقل حجم الدخل القابل لتصرف بمقدار الضريبة فان حجم الادخار ينخفض بشكل تلقائي، و بما أن الضرائب تفرض عادة على الدخل الفاض (الدخل الذي يفيض عن الحد الأدنى لمعدل مستوى الاستهلاك) فان القدرة على الادخار سوف تقل بشكل متناسب مع مقدار الضريبة و بذلك سوف تؤثر عكسيا على الميل الحدي للادخار نتيجة لتقليلها حجم الدخل الفاض الذي يتولد منه الادخار<sup>1</sup>.

و هكذا فان الأثر الاقتصادي للضرائب سوف ينعكس على القدرة الادخارية و خصوصا بالنسبة للأغنياء الذين يتميزون بارتفاع ميلهم الحدي للادخار من جهة و لكون الضرائب التصاعدية سوف تقتطع جزء كبيرا من دخول هذه الطبقة من جهة أخرى، كما يمكن ملاحظة إن القدرة على الادخار سوف تنخفض كذلك بسبب الضرائب غير المباشرة أو السلعية لان مثل هذه الضرائب سوف ينقل عبؤها إلى المستهلك ، بشكل أسعار أعلى للسلع مما يضطره لزيادة حجم إنفاقه للحصول على هذه السلع و بالتالي ينخفض حجم ادخاراته .

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص168.

ثانياً: آثار الضرائب على الاستثمار .

بما أن الضرائب سوف تقتطع جزءاً من ادخارات القطاع الخاص فإن قدرة هذا القطاع على الاستثمار سوف تنخفض نتيجة لانخفاض حجم مدخراتهم الكلية و على هذا الأساس فإن كل الضرائب لها تأثير مباشر على تقليل حجم الموارد الممكن استثمارها في القطاع الخاص و بالحقيقة فإن الضرائب يمكن أن تقودنا إلى حلقة مفرغة وكما يلي :<sup>1</sup>

عندما تفرض الضرائب فإن القدرة على الادخار سوف تنخفض وبالتالي تنعكس على تقليل حجم الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص ، وإذا ما انخفض حجم تكوين رأس المال الثابت فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية و الدخل هذا بدوره أيضا يؤدي إلى تقليل حجم ادخارات الأفراد وبذلك تتشكل الحلقة المفرغة .

إن مثل هذا التصور أعلاه يلقي قبولاً نظرياً أو فقط عند دراسة آثار الضرائب الاقتصادية بشكل مجرد عن أدوات السياسة المالية الأخرى وهذا ما دفعنا إلى تبيان أهم الجوانب ذات العلاقة المباشرة و غير المباشرة بالآثار الاقتصادية للضرائب فعند أخذ النفقات العامة كإحدى أهم أدوات السياسة المالية في الاعتبار ، فإن مثل الحلقة أعلاه سوف تنكسر ولا يظهر مفعولها يمثل الصورة المتشائمة أعلاه وكما يلي :

1- أن الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص تدخل في ميزانية الدولة وتشكل مصدراً أساسياً لتمويل الإنفاق العام ، الاستثمار وزيادته وبذلك تسد النقص الحاصل في استثمارات القطاع الخاص .

2- في الأقطار التي تتجه نحو بناء الاقتصاد الاشتراكي فإن الضرائب تشكل أداة نموذجية لزيادة تأثير الدولة في النشاط الاقتصادي الإجمالي عن طريق توسيع القطاع الاشتراكي وجعل مسار القطاع الخاص ضمن الحدود المرسومة في الخطة الاقتصادية العامة للدولة .

<sup>1</sup> - فنجي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، المرجع السابق، ص 169، 170.

أما في النظم الرأسمالية فان الدولة تملك أدوات متعددة ومختلفة لتعويض النقص في المدخرات الخاصة المعدة للاستثمار ولعل من أهمها سياسة الإقراض وبأسعار فائدة مختلفة وبحسب طبيعة وحجم الاستثمار المرغوب وكذلك باستخدام نظام الإعفاءات الضريبية .

### المطلب الثاني: آثار الضرائب على الإنتاج و الاستهلاك.

#### أولاً: آثار الضرائب على الإنتاج

تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب متعددة ومختلفة ويمكن حصر بعض هذه الآثار كما يلي :<sup>1</sup>

1- بشكل عام تؤثر الضرائب على حركة عناصر الإنتاج باتجاه الفروع والنشاطات الإنتاجية التي تقل فيها حجم الضرائب المفروضة وينبغي أن يلاحظ أن المستثمر لا يستطيع أن يقارن فقط حجم الضرائب بين نشاط آخر من دون حسابات النتائج النهائية لصافي الربح و الخسارة إذ أنه يفضل أن يتحمل ضرائب مرتفعة مقابل إنتاج واسع و أرباح أكبر في نشاط معين ولا ينتقل إلى نشاط آخر تقل فيه الضرائب مقابل إنتاج و أرباح صافية أقل من النشاط الأول .

2- كما تلعب الضرائب دورا بارزا في توجيه الإنتاج وتوزيعه على المناطق الجغرافية فإذا ما رغبت الدولة في تشجيع صناعة ما في إقليم معين فان إعفاء المستثمرين من الضرائب أو تقليلها مقارنة ببقية الأقاليم سوف يدفع المستثمرين نحو التوجيه نحو هذا الإقليم .

3- في الدول النامية التي تتصف التي تتصف بانخفاض مستويات الاستثمار نتيجة لقلّة رؤوس الأموال المتوفرة فيما تستخدم الضريبة كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الخارجية ،فالإعفاء الدائم أو المؤقت لأرباح رؤوس الأموال الأجنبية سوف يشجع المؤسسات و الأفراد من خارج الدولة على الاستثمار في مثل هذه الدولة ،وبطبيعة الحال سوف تنعكس هذه الاستثمارات على زيادة الإنتاج الوطني،وينبغي أن يلاحظ أن هنالك جملة من الاعتبارات الاقتصادية و السياسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند استخدام الضرائب

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، المرجع السابق، ص 170، 171.

كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لما مثل هذه السياسة من تأثيرات قد تكون مردوداتها السلبية أكبر من مردوداتها الايجابية .

4- كما أشرنا سابقا فإن الضرائب تلعب دورا بارزا في زيادة الموارد المالية للدولة التي تعكسها في نفقاتها الاستثمارية العامة وبما يزيد من الإنتاج.

ثانيا :آثار الضرائب على الاستهلاك .

بالتأكيد أن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك و بالتالي ينخفض الطلب على السلع و الخدمات، وأن كل ذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه السلع و الخدمات فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية (لأنخفاض مرونة الطلب عليها) .  
في حين يبرز هنا التأثير بالنسبة للسلع غير الضرورية بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها ولكن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة اقل من تأثيرها على الدخل الصغيرة التي يخصص معظمها للاستهلاك عادة.

هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى لابد من التعرف على برامج الإنفاق الحكومي لحصيلة الضرائب و الآثار الناتجة عنه ، حيث أن الآثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطا وثيقا بآثار السياسة الاتفاقية العامة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي فإذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام وفي صورة الطلب على السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى إحلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص، الأمر الذي يجعل الطلب الكلي لا يتأثر حيث أن<sup>1</sup>:

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الطلب الخاص} + \text{الطلب العام}$$

بعكسه إذا قامت الحكومة بحجب حصيلة الضرائب سيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي

<sup>1</sup> - محمد طاعة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، 2007، الطبعة الثانية 2010، دار النشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 123، 124.



المطلب الثالث : أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل و المستوى العام للأسعار .

أولا : أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل .

لقد أصبحت سياسة تقليل التفاوت في الدخل و الثروات من بين المهام الأساسية التي تبنتها أغلب الدول في العالم ولتحقيق هذا الهدف فإن النفقات العامة للدول يمكن أن تساعد في زيادة دخول الفقراء من جهة في حين تلعب الضرائب دورا بارزا في اقتطاع جزءا كبيرا من دخول الأغنياء ،ومن الطبيعي أن تكون هذه الاقتطاعات هي أحد المصادر الأساسية لتمويل النفقات العامة .

وعلى هذا الأساس تكون الضرائب الوسيلة الأساسية لتقليل فجوة التفاوت في الدخل و الثروة القائمة بين أفراد المجتمع.

ويلاحظ أن الضرائب المباشرة تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل لأنها تنصب بشكل مباشر على أصحاب الدخل المرتفعة وخصوصا عندما تكون أسعارها تصاعديّة حيث تكون حصيلتها متناسبة وحجم ثروات الدخل.

أما الضرائب غير المباشرة فيلاحظ أنها لا تلعب دورا في إعادة توزيع الدخل نظرا لأنها تصيب الغني والفقير على السواء بل أن وظائفها على الطبقة الفقيرة أشد منها على الطبقة الغنية ، وخصوصا بالنسبة للضرائب على الاستهلاك لأن الطبقة الفقيرة تخصص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك ،ولذلك فهي ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك مقارنة بالطبقة الغنية .

إلا أنها من جانب آخر يمكن أن تساعد في إعادة توزيع الدخل من حيث كون الدولة تعيد إنفاق حصيلة الضرائب لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع و تستطيع الضرائب غير المباشرة أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل ،عندما تفرض الضرائب على السلع الكمالية و السلع الأخرى المرتفعة القيمة و التي يكاد يكون استهلاكها محصورا بالطبقة الغنية دون الفقيرة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 171.

ثانيا : أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار .

لقد ألفت النظريات الحديثة لمالية الدولة الضوء على أهمية الضريبة كأداة فعالة في نطاق المالية العامة الوظيفية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إذ تؤدي زيادة حصيللة الضريبة إلى تقييد الإنفاق الخاص (وخاصة في مجال الإنفاق الاستهلاكي) والحد من التضخم ، كما يؤدي انخفاض حصيلتها إلى الحيلولة دون هبوط أسعار مستوى الإنفاق النقدي الكلي ، وذلك مع افتراض عدم تغير مستوى الإنفاق العام .

كما تساهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل وبما يكفل في تحسين أوضاع أصحاب فئات الدخل المنخفض ، فالضرائب غير المباشرة لا تراعي ظروف المكلف حيث يزداد عبؤها على أصحاب الدخل المنخفض بينما يقل عبؤها على أصحاب الدخل المرتفع مثل الضرائب على السلع الضرورية مما تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت وعلى العكس الضرائب المباشرة على الدخل و الثروة التي تتصف عادة بتصاعد أسعارها و إعفاء الدخل و الثروات المحدودة منها إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغفور ابراهيم أحمد، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، صص 248، 249.

### خلاصة الفصل:

اتضح لنا من دراسة هذا الفصل أن النمو الاقتصادي الحديث يعود ظهوره إلى عوامل أو ظواهر تاريخية ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية، ونوعي بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد و بالتالي تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد ، ونرى أخيرا أن استخدام السياسة الضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كافيا ، ذلك لأن السياسة الضريبية الملائمة تهيئ المناخ للنمو ولكن النمو ذاته يتحقق باستخدام الموارد الاقتصادية والعمل والإدارة ورأس المال بكفاءة .

تمهيد

نتيجة فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات و الصناعات الكبيرة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بما بسبب ارتفاع تكاليف تسييرها ، و أمام ازدياد ظاهرة الفقر والبطالة بصفة عامة و في الدول النامية بصفة خاصة بدأت المنظمات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات تقلل من انتشار الظاهرتين ، حيث تسهر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الشباك الوحيد غير المركز على ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، وبتزايد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات أضحت جليا دورها الفعال في مساعدة المستثمرين على تجسيد مشاريعهم عن طريق المزايا الممنوحة في إطار الاستثمار وفي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق توفير مناصب الشغل وجذب تعبئة المدخرات وتنمية الصادرات، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

➤ **المبحث الأول:** تقديم الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

➤ **المبحث الثاني:** تقديم لمؤسسة الرستمية للسيارات الأجرة

➤ **المبحث الثالث:** دراسة حالة مؤسسة الرستمية في إطار احتساب جميع الرسوم TTC و في إطار

ANDI

## المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

سنتناول في هذا المبحث نبذة عن الوكالة الوطنية للاستثمار مع أنواع الامتيازات الممنوحة من طرف هذه الوكالة إضافة إلى المزايا الجبائية الممنوحة من الوكالة.

### المطلب الأول: نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

#### أولاً: التعريف بالوكالة

جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI محل وكالة ترقية الاستثمار APSI بمجموعة من الإضافات أنشأت بموجب الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 22 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوماً بدلا من 60 يوماً في الوكالة السابقة، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرا للصعوبات التي يتعرض لها، أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومحاوله من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة.

وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، في شكل شبك وحيد غير ممرکز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، و التي قد تكون في شكل:

- إنشاء مؤسسات جديدة

- توسيع قدرات الإنتاج

- إعادة تأهيل و هيكله المؤسسات

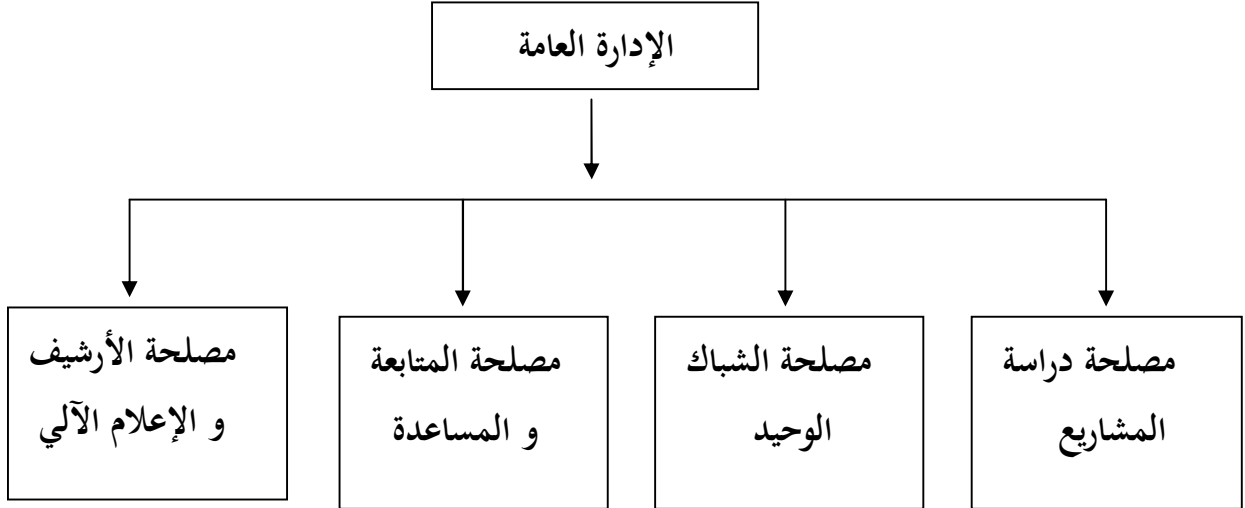
- المساهمة في رأس مال الشركة

- المساهمة الجزئية أو الكلية في حوصصة بعض المؤسسات العمومية

ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.

ويسير الفرع وفق هيكل تنظيمي كما هو مبين في الشكل رقم (3-1) والذي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.



المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

ثانيا: مهام الوكالة

تقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها ومتابعتها ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين و إعلامهم ومساعدتهم ، وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار ؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛
- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار ؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد به المستثمرين خلال مدة الإعفاء ؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي .

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها و المسهلة لتأدية مهامها ،وهي المجلس الوطني للاستثمار ، الشباك الوحيد اللامركزي .

### 1-المجلس الوطني للاستثمار :

وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز القيام بالمهام التالية:

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات؛  
- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات، التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛

- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لا سيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة ؛

- دراسة طلبات منح المزايا، بعدما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك و إصدار القرار بمنح هذه المزايا؛  
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة، تتضمن اتجاهات الاستثمار و تنميته، والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين و اقتراح الحلول المناسبة لها؛  
- إبداء رأيه في المسائل، التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات (الوزارة المعنية )، فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات.

### 2- الشباك الوحيد اللامركزي :

و جاء الشباك الوحيد اللامركزي بهدف رفع العوائق البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب ، حيث تم إنشاء الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار .

ويتكون هذا الجهاز من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات و المؤسسات المعنية بالاستثمار ، وعبر الشباك الوحيد فان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين ،بقرار منح المزايا في أجل أقصاه ثلاثون يوما كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار .

ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار و طلب المزايا ، و أشأ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية و هو المخاطب الوحيد للمستثمرين .

### المطلب الثاني: أنواع الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة

تنقسم الامتيازات إلى نوعين :

- الامتيازات الخاصة بالانجاز .

- الامتيازات الخاصة بالاستغلال.

**أولاً: امتيازات الانجاز** :نقصد بالانجاز إنشاء المشروع و تختلف مدة الانجاز من سنة كأدنى حد إلى ثلاث سنوات كأقصى حد وتمس هذه الانجازات مايلي .

- الإعفاءات الكلية من حقوق تحويل الملكية ، كل الاقتناءات العقارية التي تدخل في الاستثمارات ؛
  - الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل في الاستثمارات سواء كانت مستوردة أو تم اقتناءها من السوق المحلية ؛
  - تخفيض بحمسة بالألف من نسبة تطبيق حقوق التسجيل لعقود التأسيس و الزيادة في رأس المال ؛
  - تخفيض نسبة تطبيق الحقوق الجمركية على السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- أما فيما يخص الجنوب الكبير فبالإضافة إلى الامتيازات المذكورة يستفيد المستثمر من :
- التنازل بالدينار الرمزي على العقار الصناعي الموجه للاستثمار ؛
  - مساهمة الدولة بنسبة 50% فيما يخص البناءات الداخلة في انجاز المشروع ؛
  - الاستفادة من نسب مخفضة على الفوائد الناتجة عن القروض البنكية .
  - وتدخل كل هذه الامتيازات حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إمضاء قرارات الإعفاء .

**ثانياً: امتيازات الاستغلال :**

نقصد بها الامتيازات التي يحصل عليها المستثمر أثناء انطلاقه أو بداية مزاولته النشاط المعني وتختلف مدة الاستغلال من حيث اختلاف المشروع (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) و تتمثل في :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ؛



- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ؛
- الاستفادة من سنة مخفضة من دفع اشتراكات أرباب العمل، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المتوية التي حددها التشريع و التنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- الإعفاء من دفع مستحقات الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ومن الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها ومدة الامتياز هي فترة الاستغلال.

أما بالنسبة للجنوب الكبير فبالإضافة إلى كل الإعفاءات السابقة الذكر يستفيد المستثمر من :  
تكفل الدولة التام باشتراكات أرباب العمل 100%، يبدأ هذا الامتياز من إثبات حالة الدخول الكامل في الإنتاج.

بعد الانتهاء من مدة الإعفاءات في المجالين "انجاز، استغلال" ودائما في إطار تشجيع الاستثمارات و ترفيتها تطبق نسبة منخفضة على الضرائب الخاصة بإرباح الشركات تقدر بنسبة 50% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها .

أما في حالة التصدير يستفيد المستثمر أو المنتج من إعفاء على ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزائي، الرسم على النشاط المهني وذلك حسب رقم أعمال الصادرات .

### المطلب الثالث: المزايا الجبائية الممنوحة من الوكالة

تصنف الامتيازات الممنوحة حسب الموقع وطبيعة الاستثمار كمايلي:

**أولا: النظام العام:** تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .

**خلال مرحلة انجازها:** في الآجال المتفق عليها ، يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

- الاستفادة من التخفيض في النسب المفروضة على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ؛

- أما السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار فتعفى من الضريبة على القيمة المضافة  
- كذلك في نفس السياق الخاص بالإعفاءات، تعفى كل ما يخص بالمقتنيات العقارية من دفع رسم نقل الملكية .

خلال مرحلة انجازها : بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر ولمدة سنة (01) إلى سنوات(03) سنوات.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

ويمكن رفع هذه المدة من ثلاث(03) إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه لأكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط ،تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ابتداء من 26 جويلية 2009 .

لا يطبق هذا الشرط المتعلق بإنشاء مناصب الشغل على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص للجنوب والهضاب العليا .

ويترتب على عدم احترام الشروط المتصلة بمنح هذه الامتيازات ،سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

**ثانيا:النظام الاستثنائي :** تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات الآتية :

- الاستثمارات التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :تستفيد هذه الاستثمارات مما يلي :
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة ،تقدر باثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية ،والزيادات في رأس المال ؛
- تتكفل الدولة جزئيا ،أو كليا بمصاريف متعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز المشروع وهذا بعد ما تتولى الوكالة تقييم حجمها ؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار مستوردة كانت أو مشتراة من السوق المحلية،وذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- خلال مرحلة الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال من طرف مصالح الضرائب بناء على طلب المستثمر
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، الدفع الجزائي، الرسم على النشاط المهني؛
  - الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار وذلك انطلاقاً من تاريخ اقتناءها؛
  - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار؛
  - تمديد فترة الاستفادة من الامتيازات.

### المبحث الثاني : تقديم لمؤسسة الرستمية للسيارات الأجرة

يعالج هذا المبحث تعريف مؤسسة الرستمية نشأتها وهيكلها التنظيمي يليها متابعة للمؤسسة المدعومة من طرف وكالة ANDI ومعرفة الامتيازات الممنوحة له إضافة إلى البطاقة التقديرية لها.

#### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

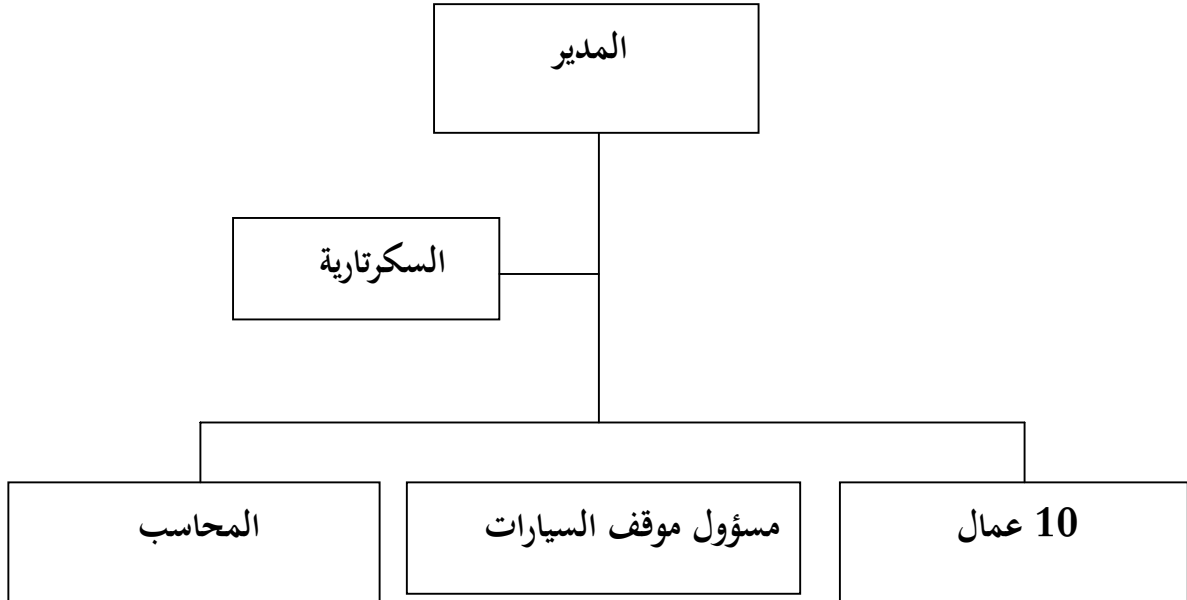
##### أولا : نشأة المؤسسة

أنشأت الشركة ذات المسؤولية المحدودة الرستمية طاكسي ذات الشخص المعنوي من طرف يوبي سيد أحمد بولاية تيارت، التي مقرها حي الملعب الجديد طريق السوق، رقم 154 برأسمال قدره 100.000.00 دج والذي بدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 28/11/2012.

##### ثانيا: الهيكل التنظيمي.

يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي، ويأتي على رأس هرم الهيكل المدير الذي يقوم بتسيير الشركة، سكرتارية، محاسب، مشرف على السيارات و10 عمال.

#### الشكل (3-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الرستمية طاكسي



المصدر : من إعداد الطلبة، معلومات مقدمة من طرف مدير المؤسسة.

المطلب الثاني: متابعة مؤسسة الرستمية للسيارات الأجرة مدعم من طرف وكالة ANDI ومعرفة

الامتيازات الممنوحة له

أولاً: مضمون الاستثمار.

يتضمن الاستثمار المشار إليه:

تسيير السيارات الأجرة

ثانياً: موقع المشروع:

العنوان: حي الملعب طريق السوق رقم 154

رمز البلدية: 1401

الولاية: تيارت

ثالثاً: المزايا الممنوحة له.

زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، ودون الإخلال بالتشريع

الساري يستفيد المشروع الاستثماري المشار إليه أعلاه من مزايا الانجاز الآتية:

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس

المال؛

- التكفل الجزئي أو الكلي، عند الاقتضاء، من طرف الدولة وبعد تقييم الوكالة لتطوير الاستثمار، للنفقات

المتعلقة بأشغال المنشآت القاعدية الضرورية لانجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل

مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، مع مراعاة الأحكام التشريعية و

التنظيمية السارية المفعول المتعلقة بتشجيع اللجوء إلى المحلي بالنسبة للسلع والخدمات؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود الامتياز على الأراضي الممنوحة في إطار الأمر رقم

04-08 المؤرخ في أول سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة

للدولة و الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

رابعاً: تاريخ مدة فترة الانجاز.

حددت فترة الانجاز المتفق عليها ب: 12 شهر، تدخل هذه الفترة حيز التطبيق ابتداءً من تاريخ إمضاء هذا المقرر.

خامساً: صلاحية المقرر.

يصبح مقرر منح المزايا باطلا بالنسبة للاستثمارات القابلة للحصول على المزايا والتي لم تعرف بداية انجاز بمرور سنة (01) وهذا طبقاً للمادة 38 من المرسوم التنفيذي 08-98.

سادساً: التزامات المستثمر

بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول لاسيما تلك المتعلقة بالقوانين المالية ومقابل الامتيازات الممنوحة، يتعهد المستثمر :

لجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً كلما كانت متوفرة في السوق

تلبية السوق المحلية بمنتجاته من باب الأولوية

الوفاء بالتزاماته المستقبلية في مجال استثمارات العصرية ورفع الإنتاج ضمن الآجال التعاقدية

**المطلب الثالث: بطاقة تقديرية للمشروع**

- رقم التصريح: 2012/14/0065 - تاريخ التصريح 10/12/2012

- رقم المقرر: 2012/14/0065/0 - تاريخ المقرر 11/12/2012

- المستفيد: يوبي سيد أحمد

- نوع الاستثمار: إنشاء

- قطاع النشاط: خدمات

- موضوع النشاط: مؤسسة سيارات الأجرة

- ولاية التواجد: تيارت

- عنوان المواطن الجبائي: حي الملعب طريق السوق رقم 154

- عنوان الشركة وتسميتها: ش.ذ.م.م الرستمية طاكسي

- الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة

- مبلغ رأسمال الشركة: 100000,00 دج

- عدد العمال: 11 عامل

## المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة الرستمية في اطار احتساب جميع الرسوم TTC وفي اطار ANDI

من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز دور السياسة الضريبية من خلال أجهزة الدولة المانحة لامتيازات الاستثمار ANDI و تأثيرها على النمو الاقتصادي ، و السياسة الضريبية بدون تدخل هذه الأجهزة و احتساب جميع الرسوم TTC بالنسبة لنفس المؤسسة .

### المطلب الأول: طريقة الحساب في حالة احتساب جميع الرسوم TTC

الجدول (1-3) فاتورة الشراء في حالة احتساب جميع الرسوم

الرقم	بيان عن المنتج	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي	المبلغ
1	سيارة خاصة نوع شيري كيوكيو عدد الأماكن 05		10	5940109	5940170.9
				مبلغ خارج الرسم TVA17% TAXE	5940170.9 1009829.1 70000.00
				المجموع بكامل الرسوم	7020000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المؤسسة.

#### التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه حالة شراء 10 سيارات نوع شيري كيوكيو مع الخضوع للقيمة المضافة 17% TVA ، أما الرسم على هذا الصنف من السيارات فكان 70000.00 دج (مبلغ ثابت حسب نوع المركبة) ، ووصلت قيمتهم بجميع الرسوم TTC 7020000 دج



المطلب الثاني: طريقة الحساب في حالة الاعفاء (ANDI)

الجدول (2-3): فاتورة الشراء في حالة الإعفاء

الرقم	بيان عن المنتج	الوحدة	الكمية	السعر الوحدوي	المبلغ
1	سيارة خاصة نوع شيري كيوكيو عدد الأماكن 05		10	5940170.9	5940170.9
				مبلغ خارج الرسم TVA17% TAXE	5940170.9 ANDI 70000.00
				المجموع بكامل الرسوم	6010170.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حالة الشراء في هذه الحالة كانت أقل تكلفة من الأولى التي قدرت قيمتها 6010170.9 دج هذا نتيجة عدم الخضوع للقيمة المضافة 17 % TVA لإستفادة صاحب المؤسسة من امتياز الإعفاء التي تمنحه الوكالة الوطنية للاستثمار لدعم المؤسسات المصغرة، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة الحوافز الجبائية الممنوحة له أي الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها و ترقيتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني ، كما تسمح هذه الطريقة للمستثمر بتوفير مبلغ مالي لشراء معدات بأقل تكلفة مما ساعده على بعث مشروعه وهي الطريقة المناسبة لدعم المشاريع الاستثمارية، حيث يقوم صاحب الامتياز بتقديم ترخيص إلى مصلحة الضرائب الحامل للشروط التالية:

- السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار .

- السلع الرأسمالية التي يستخدمها الشباب المروجين و المؤهلين .
- العمليات المتعلقة بعقود انجاز الاستثمار على الصعيد الوطني .

### المطلب الثالث : النتائج المتوصل اليها من قبل المؤسسة في اطار (ANDI) و TTC

رغم النشأة الحديثة لمؤسسة الرستمية طاكسي إلا أنها استطاعت خلق نسبة معتبرة من مناصب الشغل من خلال الصيغتين إلا أنه ما يمكن ملاحظة أن عدد مناصب الشغل تم استحداثها من خلال الحصول على امتيازات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أكثر منه في إطار TTC

سيقوم صاحب المشروع بالتوسع فيه كما لها تأثير و لو ضئيل على الاقتصاد الوطني من خلال :

- زيادة مناصب الشغل التي تؤدي إلى القضاء على البطالة؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي ؛
- استغلال الثروات المحلية بعقلانية ؛
- امتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات و العمل على تشغيلها ؛
- تحقيق التوازن الجهوي ؛
- تحقيق الانفتاح الاقتصادي .
- يكفي القول أن التوسيع في المشروع يمكنه أن يعزز من جاذبية الاقتصاد الوطني، والذي لا يمكن إنكاره هو أن الازدهار يكمن في الاستثمار المنتج، الذي يستحدث مناصب الشغل. و بالتالي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

### خلاصة الفصل :

من أجل الوصول إلى سياسة تحفيزية فعالة وناجحة ، قامت الدولة بتنظيم كل الامتيازات و التحفيزات الممنوحة للمستثمرين ، وخصصت لها هياكل وأجهزة تسهل عملية اقتناء المشاريع و منح الامتيازات ، ففي هذا الفصل عند دراستنا لجهاز من بين الأجهزة المانحة للامتيازات وجدنا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من شأنها تقديم فائدة للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى المشاريع العادية و الوكالة تعمل على توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل و القضاء على البطالة بشكل عام .

إن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي ، باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة ، مما قد يؤدي إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية. كما أن الضرائب تعتبر من الوسائل الهامة في تنشيط وتحفيز الاستثمارات الخاصة ، سواء كانت محلية أو أجنبية بغرض زيادة الإنتاج ، ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية وما يترتب على ذلك من امتصاص البطالة ، فهي تلعب دورا هاما ومؤثرا في تحديد قرار الاستثمار ، إذ أن المستثمر حين يقرر اختيار دولة ما للاستثمار فإن استفساره الأول بجانب استفسارات أخرى يكون عن المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله.

لذلك تحرص العديد من التشريعات المقارنة على التركيز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر مزايا وإعفاءات مشجعة على الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة إلى أقصى الحدود.

وفي نطاق السعي لجذب الاستثمارات تتم دراسة الجدوى الاقتصادية للضرائب سواء للمستثمر أو للدولة، باعتبار أن تقرير ضريبة ما له جدوى اقتصادية، وهي : مقدار النفع الاقتصادي للمجتمع من تقرير الضريبة ومدى تأثيرها الجاذب أو الطارد للاستثمار.

إذ أنه عند فرض الضريبة على المستثمر يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي على الاستثمار ، والمتمثل في تشغيل العمالة وتنشيط المجتمع اقتصاديا وتنمية الصادرات للخارج ، وتشجيعها ذلك بهدف تحقيق زيادة في الدخل القومي وتوفير الحماية الاقتصادية الملائمة للصناعات الوطنية وتشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التمييز السعري للضريبة بين الأنشطة المختلفة.

و من خلال ما سبق يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا يمكن للسياسة الضريبية أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي .

## اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى :** يمكن أن يتلاءم النظام الضريبي مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع .

بدليل أن النظام الضريبي جزء من النظام المالي، و هذا الأخير هو جزء من النظام الاقتصادي، و لا يوجد نظام ضريبي في فراغ بل في نظام اقتصادي و اجتماعي و سياسي معين و يقتضي ذلك على أن يعكس النظام الضريبي كل من النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي يقوم فيه ، كما يختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة ، كما يتغير النظام الضريبي من الدولة الواحدة عبر الزمن مع تغير أوضاعها الاقتصادية .

**الفرضية الثانية :** يحتمل أن تساعد السياسة الضريبية في إحداث توازن و استقرار اقتصادي .  
صحيح السياسة الضريبية لها دور في تحقيق الاستقرار و التوازن اقتصادي نتيجة قوة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالادخار و الاستثمار ، الإنتاج و الاستهلاك ، الدخل و المستوى العام للأسعار .

**الفرضية الثالثة :** يمكن التأثير على النمو الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية .  
ثبت صحة الفرضية ذلك لأن السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية التي لها آثار واضحة على الاقتصاد الوطني ، كما تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف على رأسها تحفيز النمو الاقتصادي .

## النتائج:

من خلال استعراضنا لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لاعتبارها أداة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي

- عند معالجتنا للسياسة الضريبية اتضح لنا أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات

- تكون السياسة الضريبية أداة فعالة في تفعيل النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقا لأهداف الإستراتيجية التنموية المرسومة

- للسياسة الضريبية انعكاسات على المستويات المالية ولها دور في تنشيط الفعاليات الاقتصادية .

- النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية إذ لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بحيث تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية وعلى المدى البعيد .
- إن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية فالنمو يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية بينما التنمية تعني حدوث تغيرات كمية ونوعية في تلك المتغيرات .
- إن العمل الضريبي ضرورة اقتصادية ،ويبقى بحاجة إلى جهود للمساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي ،وهي أهداف محورية تشكل غايات اجتماعية سامية يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقها .

### التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء جملة من التوصيات :
- خلق ثقافة ضريبية تساهم في تهيئة بيئة ضريبية صالحة
- ينبغي وضع سياسة ضريبية من باب موسع بحيث تشمل أصحاب الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية كذلك أرباب العمل ، وممثلين عن الشعب (نواب ،شيوخ.....)
- خلق جهاز مراقبة محلف ومستقل مكلف بمهمة المتابعة كطرق الاقتطاع الضريبي و كيفية حساب
- متابعة الذين حصلوا على الموافقة من الدولة للاستثمار لأنه في غياب المتابعة و التأكد ستبقى الفوضى سائدة و بالتالي تكون الإعفاءات والامتيازات الضريبية مجرد خسارة تتحملها الدولة و المجتمع .
- توزيع الاستثمارات بشكل عادل على المستوى الجهوي لتكون هنالك تنمية متوازنة .

### آفاق البحث:

من خلال عرضنا السابق ورغم محاولتنا إبراز بعض الجوانب فإنه تبقى هنالك آفاق مفتوحة ففي هذا الإطار يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبنت من خلال هذه الدراسة إنها جديرة بالبحث والدراسة و التي نذكر منها:

- مكانة السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية .
- واقع السياسة الضريبية بين التهميش و حقيقة العولمة .

## قائمة المراجع:

### الكتب:

- 1- أحمد عبد العزيز الشرقاوي، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، 1981.
- 2- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الياة للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- 3- أعاد حمود القيس، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 4- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان 2009.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 6- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 7- سعيد عبد العزيز، شكري العثماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
- 8- سلام عبد الكريم سيمس، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي، الطبعة الأولى، 2010-2011، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 9- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2009.
- 10- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- 11- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى دار جرير للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 12- عبد الهادي عبدالقادر سويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، أسبوط، 2008.
- 13- عدلي محمد، النظم الضريبية للمجتمعات الفردية والجماعية، مكتبة القاهرة، مصر، 1975.
- 14- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

- 15- كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، 2009-1430، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 16- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى 2007، الطبعة الثانية 2010، دار النشر و التوزيع والطباعة ،الأردن .
- 17- محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2004-2005.
- 18- محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة، قسم الاقتصاد ،الإسكندرية ، 2000 .
- 19- محمود حسين الوادي ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى 2010-1430، الطبعة الثانية 2013-1433، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان.
- 20- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، 2004-1427، الطبعة الثانية 2010-1431، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،الأردن 2006.
- 21- محمود عبد الرزاق ،الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى،الدارالجامعية، 2011، الإسكندرية.
- 22- المرسي السيد حجازي،النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،الإسكندرية، 1998.
- 23- ناصر مراد،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 .
- المذكرات:
- 1- صواليلي صدر الدين،النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،مذكرة دكتوراه،جامعة الجزائر 2005-2006،
- 2- عبد الحكيم سعيح،الناتج الوطني والنمو الاقتصادي،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2001.
- 3- مداني طيب ياسين،التحفيز الجبائي ودوره في تشجيع الاستثمار،مذكرة ماستر،جامعة تيارت، 2013-2014.